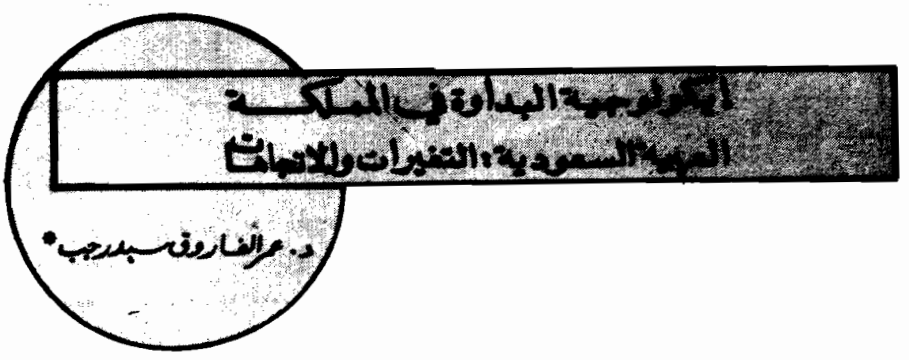

مقـــدمـــة :

ان ما قدم من دراسات حتى الان حول البدو والبداوة يؤكد ان للبدو نظامهم الحضاري المتكامل ، سواء من حيث الايكولوجيا العامة او من حيث عناصرها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والقانونية (م ١٧ ص ٥) ، وانه يجدر مراعاة ذلك تماما بالنسبة لبرامج توطين البدو وتطوير البادية ، او بالنسبة لمشروعات انعاش مناطقهم اقتصاديا لمواجهة تيارات نزوحهم المعاصرة منها ، واحتمالات تفريغ البادية من سكانها .

وتجمع الدراسات الخاصة عن مجتمعات المملكة العربية السعودية وسكانها على توزيعهم بين **مجتمعات بدوية (رعاة)** واخرى **ريفيـــة (زراع)** وثالثة **حضرية (تجار)** ، غير انه لا يكاد يتشابه من بينها تقدير ان لنسبة ما يستوعبه كل منها من السكان ، وهي تقدم في جملتها مجموعة من التصورات العامة عن هذه النسب ، وقد استمرت هذه « التصورات » حتى قبل عقد واحد من السنين بل وبعد ذلك ايضا ، والواقع ان اسباب تناقض تقديراتها واحدة تقريبا ، تتلخص في افتقاد المصادر الاحصائية الموثقة ، وتداخل مجتمعـــات الزراعة والرعي ... حيث تمارسهما معا جماعات عديدة ، كما ان مفهـــوم **«الحضر»** لم يكن واضحا تماما .. ، حيث كان يعني ـــ محليا ـــ **« الريـــف »** ايضا ، فقد ارتبط مفهوما **« الحضر والاستقرار »** ، واصبحا يعنيان ـــ في بعض المناطق على الاقل ـــ شيئا او موضوعا واحدا .

ومنهجيا ـــ فما تزال اسس التمييز بين **« البادية ، الحضر ، الريف »** محل نقاش اكاديمي مستفيض لاسباب تتصل بصعوبة وضع اسس عامة صالحـــة

---

* مدرس بكلية الاداب جامعة عين شمس (القاهرة) ، ومعار حاليا كاستاذ مساعد بكلية الاداب جامعة الملك عبد العزيز (جدة) .

ـــ لـــه ابحاث حول العمران في دلتا النيل ، والتغيرات الايكولوجية المعاصرة في شبه الجزيرة العربيـــة .

للتطبيق في كل مكان ، ولا شك ان تحديد هذه الاسس يبدو اشد صعوبة في المناطق التي تتداخل فيها الريفية والبداوة ، وتظهر فيها الحضرية كنمط باهت طارىء ، والحقيقة ان دلالة هذه المفاهيم عالميا — بالرغم مما يدور حولها — ابسط كثيرا من دلالاتها المحلية واقعيا ولغويا ، ففي « لسان العرب المحيط » للعلامة اللغوي « ابن منظور » (م١ص . ٦٥) ان « البادى » (... المقيم في البادية) و « الحاضر » (.. المقيم في المدن والقرى) .. ، وان « حضر » (... من الحضور نقيض المغيب) وان (... الحضر خلاف البدو) ، و « الحضرة والحضر والحاضرة » (... خلاف البادية) وهي المدن (والقرى والريف) . ويضيف المنجد في اللغة والعلوم والادب» (ص١٣٩) الى مادة «حضر» «كلمة تحضر» «البدوي تشبه باخلاق الحضر) و « والحضر » (... القرى بالارياف والمنازل المسكونة .. فهي خلاف البدو والبداوة) « وحضير » .. قيل في الاصل تطلق (.. على الذين يحضرون الماء .. اي ينزلون عليها فيقيمون بها ولا يرحلون عنها) ، وعن « البدو والبداوة » تقرر « دائرة المعارف الاسلامية» (... ان مصطلحي بدوي وبداوة يفقدان صلاحيتهما للتطبيق العلمي .. اذا لم يستخدما بمعناهما الضيق .. وهو السعي من مكان الى مكان وراء المرعى) .. ، وهو نفس تعريف « معجم اكسفورد الوجيز » Concise Oxford D. (م ٢٤ ص ٤٣٧)، ويستبعد من التعريف جامعو الثمار والصيادون الجائلون .. والسكان الذين ينتقلون وراء الارض الصالحة للزراعة .. فلا يوصفون بالبداوة ، وتفيض « دائرة المعارف » بعد ذلك فيما يشبه بحثا عن نشأة البداوة في شبه الجزيرة العربية (صص ٤٥٥ — ٤٨٠) واهم ما يلاحظ بالنسبة لهذه الشروح وغيرها — التي لا تختلف كثيرا عما ذكر — انها عندما تعرف « الحضر » تلجأ الى القياس على « البداوة » لابراز وجوه الاختلاف ، والعكس صحيح عندما تعرف «البداوة» ربما باعتبارهما ما عرف من انماط العمران ، او ربما باعتبارهما ابرز ما عرف واكثره شيوعا ، او ربما لان « الاستقرار » نقيض « البداوة » قد حجب ما يمكن ان يكون بين اشكال الاستقرار من اختلاف ، وعلى اية حال .. فان « البداوة » قد اتخذت معناها محليا باعتبارها « الترحل » من ناحية .. ومن اجل المرعى من ناحية ثانية ، كما ارتبط تاريخ « البداوة » في الجزيرة العربية ارتباطا وثيقا بكلمة « أعراب » ، وكانت هذه الكلمة لا تطلق في اللغات السامية القديمة الا على سكان المناطق البدوية والواحات شمالي « الربع الخالي » ، وكانت تدل بصفة خاصة على البدو الذين يستخدمون الابل — وان كان معناها ينسحب ايضا الى سكان الواحات (م٢٤ ص ٤٧٠) .

اولا ــ الايكولوجية التاريخية للبداوة :

الواقع ان ابرز ما يواجهمثل هذه الدراسة من مشكلات ، هو ما يتصل منها بالنقص الشديد في مصادر الارقام والاحصائيات اللازمة للتحليل والمقارنة ، وخلاصة ما يمكن قوله في هذا المجال هو ان الخريطة السكانية الحالية تعكس ــ بدرجات متفاوتة ــ نتائج « البترول » واثاره بها بعد نحو ربع قرن من بدايتها ، ولا شك ان توضيحهذه النتائج يحتاج الى مقارنتها بما سبقها ، غير ان ذلك يصعب اتمامه الا قياسا وتحليلا ، وليس رقميا احصائيا الا نادرا ، وتظهر اهمية المقارنة وضرورتها عند النقطة التي يجب عندها تحديد مدى وعمق التغيرات التي تعرضت لها هذه الخريطة بعد البترول ، فالثابت انه بداية من اربعينيات هذا القرن ، وببطء نسبي خلال خمسينياته ، وبمعدلات متزايدة بعد ذلك ، تعرضت المملكة لمجموعة من التغيرات الحضارية الاقتصادية الاساسية احدثت ما يشبه الطفرة في كيانها العام ، وقد ارتبطت هذه التغيرات منذ البداية بالبترول ، بحيث يمكن اعتبار الاخير فاصلا بين مرحلتين ، قبل البترول وبعده ، ورغم ان تحليل « البترول » كعملية انتاجية واقتصادية ليس من اهتمامات هذه الدراسة الاساسية ، الا ان المؤكد انه يقف وراء ستار شفاف من الظاهرة المطروحة ، فقد امتدت انعكاساته وتداعياته المالية بحيث شكلت من جديد الخريطة السكانية المعاصرة بالمملكة وتخللت انماط تجمعاتها السكانية، واثرت في تكوين قوة العمل في مجالاتها المختلفة ، وغيرت من ايكولوجية باديتها وريفها وحضرها على حد سواء ، بحيث يمكن توصيف عملية التحديث المعاصرة في السعودية ، باعتبارها تتم من خلال التمويل البترولي وتداعياته الانتاجية اساسا ، وبالنسبة لمعظم هذه العناصر وغيرها ، مما يتصل بظاهرة البداوة بشكل مباشر وغير مباشر ، تقف قلة الارقام والاحصائيات حائلا دون المقارنة اللازمة لابرازها وتحديدها ، ورغم وفرة الاحصائيات نسبيا مع بداية عقد السنين الاخير ، خاصة سنواته الخمس الاخيرة ، الا انها تستند على شبه فراغ احصائي قبلها . ولهذا السبب فان دراسة الايكولوجية التاريخية للبداوة بالمملكة ستكون تحليلية بصفة اساسية لتوضيح اتجاهاتها العامة من ناحية ، وعوامل التغير فيها من ناحية ثانية .

١ ــ الاتجاهات الايكولوجية العامة :

يمكن القول انه لم تكن توجد في السعودية ، قبل قيام ((الدولة السعودية)) عامة وقبل ((البترول)) خاصة ، حضرية او بداوة او ريفية خالصة بمعنى الكلمةوباستثناء ((مكة المكرمة)) ، ((المدينة المنورة)) بحكم مكانتها الدينية السامقه و ((الرياض)) بحكم وظيفتها السياسية الحديثة ، فان معظم المراكز

الحضرية الاخرى ، لم تكن تعدو ان تكون مجموعة من الاسواق المحلية ، يتبادل فيها الرعاة والزراع فائض انتاجهم القليل ، وهي اسواق قد قامت اعتمادا على صيغة معينة قوامها المسافات بين المراكز السكنية ، وعلى يسر الحركة والانتقال ، وفي نسبة منها على شهرة تاريخية ما ، يستوي في ذلك مرافيء البحر الاحمر ، التي لم تكن اكثر من حالات لصيادي السمك (عدا جدة بدرجة ما) وحالات غواصي اللؤلؤ على ساحل الخليج في الدمام وغيرها، مع اسواق هوامش الهضبة والسراة عند التقائها بالسهول الشمالية ، او اسواق الهضبة الواسعة والسلاسل الممتدة ذاتها ، واذا كانت بعض هذه الاسواق والمرافيء ، قد نالت يوما اهمية وشهرة فوق محلية ، بفضل مواقعها على شبكة الطرق التجارية في العصور الوسطى والقديمة (م ٧ ص ٣٣) مثل (ينبع) ، القنفذة، **جيزان ، الليث** ، وغيرها ، فهي في الحقيقة لم تكن اكثر من محطات على هذه الشبكة ، ولا يمكن مقارنتها سواء من حيث حجم التبادل او التراكم ، بما تحقق في تلك المراكز الاخرى التي قدر لها ان تقع على طرق التجارة ذاتها وان تصبح من اسواقها ، مثل **مكة والمدينة** ، فقد استحوذت المدينتان — بحكم موقعهما هذه المرة — على معظم موارد وارباح هذه التجارة ، وكانتا بالفعل من اسواقها (خاصة مكة) والغالب ان معظم هذه الاسواق المحلية الاخرى قد ظهرت في اطار تحقيق الكفاية الذاتية من مطالب الحياة الاساسية للسكان ، وليست في اطار الوفرة والتراكم والتبادل الواسع للفائض على ان هذا الازدهار — مهما كانت درجته — قد انتهى اخر الامر او كاد مع نهاية العصور الوسطى ، عندما اسرت طرق التجارة الى خارج شبه الجزيرة بأكملها ، وعادت الاسواق والمحطات والمرافيء الى وظيفتها الاولى كمراكز لتبادل فائض انتاجي محدود بين الزراع وبعضهم ، وبينهم وبين الرعاة (م ٦ ص ٢٦٧) وسادت حالة حضارية عامة استمرت حتى عقود السنين الاولى من القرن العشرين ، يبدو فيها التباين بين الحضرية والريفية والبداوة باهتا ، مجرد ظلال حضارية متقاربة في نسيج اقتصادي شبه معيشي ، يبرز من بينها **مكة المكرمة ، المدينة المنورة** ، بمكانتهما الدينية العالية ، **وجدة** باعتبارها مدخلا اليهما ، **والرياض** بوظيفتها السياسية للدولة السعودية ، عدا مجموعة الاسواق المحلية التقليدية فوق ارضية رعوية زراعية .

والواقع **ان العلاقة بين البادية والريف — في شبه الجزيرة — لم تكن متوازية على الاطلاق ، بل كانت متماسكة متداخلة متفاعلة** . فلم تكن هناك مجتمعات زراعية لا ترعى الحيوان ، وان اختلفت مدى الحركة بينها وبين الرعاة ، كما ان كثيرا من التجمعات الرعوية كانت تمارس الزراعة موسما او عدة مواسم ، وان تفاوتت مدة الاستقرار بينها وبين المجتمعات الزراعية ،

ومثلت الاسواق على هوامش البادية والريف مراكز التفاعل بينهـا ، وان احتفظ كل مجتمع بحيدته ونظرته للمجتمع الاخر ، وبينما يتضح بجلاء ان بدو شبه الجزيرة كانوا منخرطين في التجارة على نطاق واسع ، فان تفصيلات ذلك لم تدرس دراسة دقيقة (م ٢٤ ص ٤٧٢) ، غير انه من المؤكد انه كان لهم في العصور الوسطى والقديمة خط مقسوم في تجارة المرور البرية ، وكانوا يبيعون الجمال التي لا غنى عنها لهذه التجارة وان اثر تدهور هذه التجارة في نهاية العصور الوسطى كان ملموسا بالنسبة لهم ، تماما مثل بقية اجـزاء المنطقة التي تعرضت نتيجة لذلك لما يشبه الانهيار الاقتصادي (م ٧) .

واذا كانت تهامة وعسير والاحساء والواحات قد تمايزت اقتصاديا ـ باحتراف معظم سكانها الزراعة ـ عن غيرها من المناطق في نجد والحجـاز والسهول الشمالية ، التي كانت رعوية الاقتصاد في معظمها ، فان الحركـة الاقليمية Regional Mobility بين جميع هـذه المناطـق لم تنقطـع يوما ، بواسطة قوافل التجارة المتحركة ، وهجرات البدو تحت ضغط الظروف المناخية ثم جاذبية المراكز الدينية التي كانت تجمع بين الرعاة والزراع في موسم الحج ، ولم تكن الزراعة ـ خاصة في مثل ظروف شبه الجزيرة العربية ـ بقادرة على كفاية سكانها جميعا ، فقد كانت مساحاتها وانتاجيتها وفائضها اقل من ان تعول اعدادا متزايدة من السكان ولعل هذا ما يفسر بقاء الزراعة والرعـي جنبا الى جنب هذا التاريخ الطويل ، ولم تحدث سيادة نهائيـة لاي مـن المجتمعين حضاريا او اقتصاديا ، واذا كان هناك توازٍ ، فهو في الاستمرار لا في العلاقات ، فلقد كان كل مجتمع ـ زراعيا كان ام رعويا ـ متسقا في توزيعه ووجوده مع ظروف منطقته وامكانياتها ، وهما قد تكاملا اقتصاديا في بعض المناطق ، وانفرد كل منهما بمناطق اخرى حين تفرض الظروف الطبيعية ذلك ، وكان المستوى الحضاري لكليهما متقاربا في ظروفه الصحراوية وشـبه الصحراوية ، وكان اقتصادهما معا عند حد الكفاف ، اقتصاداً معيشـيا Subsistence Economy بصفة اساسية (م ٥٦ ص ٢٠١) فالقاعدة ان المجتمع الصحراوي يسعى لتحقيق كفايته من الغذاء في بيئة تحتاج كل جهده ، وكانت فكرة **الفائدة** اضعف من ان تبرز بين عشائر **عسير الزراعية** او **نجد الرعوية** على حد سواء (م ٣٥ ص ٦٦) ، ولم يكن تفاوت الفائض الاقتصادي البسيط يغرى اي من الزراع او الرعاة بالذوبان في الاخر ، فضلا عن ان الامكانات الطبيعية العامة لكل من الزراعة والرعى ، لم تكن تسمح في ظل ظروف حضارية بسيطة بالنمو الى حد ابتلاع احدهما الاخر او ذوبانه فيه ، وتلخص هـذه الصورة نوعا من التوازن الايكولوجي العام بين الظروف الطبيعية والاقتصاد والمجتمع والانسان ، وكان التوازي يعود تلقائيا في حالة حدوث اي اختلال ايكولوجي بين هذه العناصر .

والثابت ان **البداوة** تضرب بجذورها في بيئة شبه الجزيرة العربية منذ زمن يصعب تحديده (م ٥٠ ص ٢٧٣) ، ولم يكن ترحلهم وراء المرعى فحسب ، بل بهدف التجارة ايضا كما سبقت الاشارة ، واستمرت **البداوة** في صورة الرعى باكثر منها في اي صورة اخرى ، وارتبطت في شبه الجزيرة العربية — وفي غيرها ايضا — بالمناطق الصحراوية ، ومثلت **القبيلة** نظامها الاجتماعي الذي يزداد صلابة مع قسوة الظروف وتداعيها ، وشكلت القبيلة المتماسكة مع الظروف الطبيعية القاسية والموارد الاقتصادية البسيطة ، ثالوث الصحراء الايكولوجي ، وعبرت بوضوح عن نمط حضاري له علاقاته ونظمه وتنظيماته واتجاهاته وقيمه ومراتبه وقياداته وقانونه العرفي (م ٤٤ ص ٧٨) وقد اثبت نجاحه بمجرد استمراره قرونا ، ورغم التشابه الايكولوجي الحضاري العام لبدو شبه الجزيرة ، الا ان هناك تنويعات عديدة داخل الصورة ، فمن الناحية الاقتصادية ، توزعت القبائل وفروعها من العشائر بين البداوة الرعوية ، وبداوة الصيد ، وبداوة النخل ، وبداوة الطير ، الى غير ذلك من وجوه الموارد السائدة والمختلفة من مكان الى مكان (م ١٧ ص ٣٧) ، ومن ناحية الترحل والاستقرار ، يظهر التنوع بظلال عديدة ، فهم — البدو — ينقسمون على اساس **مدى الترحل** الى بدو **الارتحال الواسع ، والارتحال المحدود ، والارتحال الموسمي** ، ثم **البدو المستقرين** لاسباب شتى وهم يتوزعون من الزاوية المقابلة **مدى الاستقرار ، الى البدو المستقرين استقرارا كاملا او جزئيا ثم البداوة الخالصة** ، ويجمع لزاويتين ، التقابل ثم النظرة التطورية للبداوة باعتبارها نقيضا للاستقرار ، ولقد اشار **ابن خلدون** الى هذه التنويعات عند تقسيمه لمجتمعات البداوة الى عشائر رحل واخرى نصف رحل ، وثالثة نصف متحضرة ، ورابعة متحضرة (م١٧ ص ٤٣) ، غير انه مهما تنوعت ظلال البداوة ، فسيظل هناك ما يضمها في اطاره ، تلك هي خصائص البيئة الطبيعية وامكاناتها الاقتصادية ، وضمن هذه النظرة الايكولوجية تظهر البداوة كنمط حضاري متداخل ومتسق مع الايكولوجيا العامة للمكان .

وبدون الخوض في تفصيلات الجغرافية الطبيعية لشبه الجزيرة العربية — متضمنة المملكة — فالمؤكد ان الرعى الذي ساد معظم اجزائها والذي استمر قرونا ، انما يعكس مجموعة من الظروف المناخية السائدة — اهمها الجفاف ثم قلة الموارد المائية عموما ، وقد ادت هذه الظروف الى قيام مجتمعاتها بتحركات — تشمل السكان — ذات طابع دوري متكرر ، وهي حركة تتسم بأنها **هادفة** اقتصاديا ومعيشيا ، وبأنها مؤقتة مهما طال زمن الاقامة ، ويتوقف مدى حركتها على طبيعة النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، فالرعاة هم اكثر البداة

حركة ، كما ان رعاة الابل ابعد انتجاعا من الشاوية والمعازة ، ويرتبط مدى استقرارها بامكانات المكان والوسائل المستخدمة في استغلالها ، والغالب ان يؤدي ادنى تغير في الظروف البيئية المحيطة ، وخاصة الموارد المائية ، الى تغير مدى الترحل والاستقرار معا ، فمع زيادة الموارد المائية نسبيا ، اتجهت بعض المجتمعات نحو الزراعة الدائمة والاستقرار الكامل (عسير وجيزان) او الزراعة المختلطة بالرعى (الواحات) ، او الموسمية (نجد والاحساء) ، ويظهر الميل للزراعة في معظم المناطق ، متمثلا في العناية بأشجار النخيل الاكثر مقاومة للجفاف ، خاصة بين بداة النخل ، ومع تزايد الجفاف انحصرت مجتمعات البداوة الخالصة والترحل الدائم في المناطق الشمالية ، حيث الجفاف على اشده والموارد المائية في ادنى مستوياتها ، وتبعا لنفس الظروف، فقد توزعت مجتمعات الرعى في المملكة بين **المراعي الصحراوية** (سهلية او هضبية) ، حيث لا تتجاوز كمية الامطار السنوية ٢٠ ملم (١) ، وتشمل صحراوت نجد ، حائل ، سهول واودية الحجاز الشمالي ، والتهائم والاحساء، وفيها تتغذى الحيوانات على الحشائش الخضراء في فصل المطر ، واليابسة في فصل الجفاف ، ثم **المراعي الجبلية** في جنوبي السراة وعسير ، حيث يزيد متوسط المطر السنوي الى ما بين ٥٠ — ٦٠ ملم في المتوسط ، وقد يتوافر المرعى الاخضر موسما اطول في بعض اجزائها عن مراعي الصحراء السهلية ، غير انها جميعها قد ارهقها الرعى الجائر الذي استمر قرونا ، وكانت احوالها تزداد سواء باستمرار .

وفي دراسة حديثة عن اقتصاديات المراعي في المملكة (م ٩ ص ٩٤) اتضح ان ٥٪ من جملة مساحتها (١٤٠ مليون هكتارا) ما تزال في حالة ممتازة ، وان نحو ١٠٪ منها في حالة جيدة ، وحوالي ٢٥٪ في حالة متوسطة ، اما باقي المساحة ٦٠٪ فقد تدهورت حالتها وساءت تماما ، ويرجع ذلك الى نمط الرعي السائد الجائر ، خاصة حول نقط موارد المياه ، فضلا عن الاحتطاب المستمر للنباتات المعمرة من اجل الوقود ، ثم لهجرة الايدي العاملة الرعوية الى مناطق البترول والمراكز الحضرية ، (٢) كما تضمن ان المراعي في المملكة ما تزال على جانب من الاهمية ، لانها توفر الغذاء لحوالي ٢٫٨٥ مليون راس من الاغنام ، ٤٫ = مليون من الماعز ، ٦ مليون راس ابل ، بالاضافة الى ٢٧٠ الف راس بقر ، اي تقدر الثروة الحيوانية بحوالي ٨٫٥٥ مليون وحدة حيوانية Live Stocke-Uni يعتمد منها ٦٫٣٥ مليون وحدة على المراعي الطبيعية ، ويربي الباقي ٢٫٢٠ مليون وحدة في المزارع الخصوصية (م ٣١ ص ٢٠٢) .

ولم تكن تقديرات نسبة البداوة — حتى عهد قريب — تقل بها في **المملكة عن ٦٠٪ من جملة سكانها ، بل ان تقديرات الامم المتحدة** وصلت بها الى ما بين ٨٥ — ٩٠٪ من جملة السكان في ١٩٧٠ (م ٥٩ جدول ٤) ، ووضعتها

في فئة واحدة مع السودان واليمن وموريتانيا ، ولا تختلف بقية المصادر حول هذه الحقيقة كثيرا ، بل ان مصدرا منها يشير في مجال التعرض لسكان السعودية الى ان معظمهم من البداة ، وان كان هناك اتجاه حديث نحو سكني المراكز الحضرية ، او للاستقرار بصورة ما

(... Most of PoPulation is nomadic, though there is a tendency by some to seek more settled way of life...) (م ٦ ص ٤٣٢)

ويهبط احصاء السكان العام الذي اجرى في المملكة (١٩٧٤) (٣) بنسبة البداوة بها الى ٢٦ر٨٧٪ فقط من جملة سكانها (٧ر٠١٢ر٦٤٢ نسمة) حسب ارقام هذا الاحصاء ، فاما ان تكون جملة التقديرات السابقة مبالغة في نسبة البداوة بالزيادة ، ربما لاختلاف اساس التقدير — او لعدم تحديد مفهوم للبداوة مشترك بينها ، واما ان تكون البادية قد شهدت بالفعل حركة نزوح اشبه بالتفريغ السكاني خلال ربع القرن الاخيرة الى مناطق انتاج البترول ، (٤) والمراكز الحضرية القديمة والبازغة ، بدرجة اعاقت التوصل الى تقدير دقيق لحجم هذه الحركة السكانية ومداها خاصة وان عملية النزوح هذه لا تعني انقطاعا تاما عن البادية ، بل تشمل في نسبة منها نوعا من المراوحة بينها وبين مناطق النزوح بمستويات يصعب تحديد ظلالها بدقة ، غير ان الثابت ، كما تشير اتجاهات توطن البدو الحالية ومشروعاته ، هو اتجاه نسبة البداوة للتناقص سواء في الحاضر او المستقبل .

وكما سبقت الاشارة فان تقديرات البداوة في المملكة ليست نادرة فقط بل متضاربة ايضا ، (٥) اما بالنسبة لتوزيع البداة في مناطقها تفصيليا ، فالارقام اشد ندرة واكثر تضاربا ، وفيما يلي مثال لتقدير منها (لا يتضمن اية اشارة لمصادره) الارقام بالالف (م١٢ ص ١٠٦).

	الحجاز	عسير	نجد	الاحساء	المحافات	جملة
بدو	٧٠٠	٤٥٠	١ر٣٠٠	٢٠٠	٣٥٠	٣ر٠٠٠
حضر	٤٠٠	٧٥٠	٨٠٠	١٠٠	١٥٠	٢ر٢٠٠
جملة	١ر١٠٠	١ر٢٠٠	١ر١٠٠	٣٠٠	٥٠٠	٥ر٢٠٠

وبالرغم من بساطة التقدير ، الا انه يشير الى بعض الحقائق التي كانت شائعة على الاقل ، فالبداوة تستوعب نحو ٦٠٪ من جملة السكان ، وعسير هي المنطقة الوحيدة التي تقل بها نسبة البداوة عن الحضرية ، ويعيش ٦٤٪ من سكان الحجاز في باديته ، وتصل نسبة البداوة في نجد الى ٦٢٪ ، وعموما لاتقدم هذه الارقام سوى الحد الادنى من المعلومات عن احوال السكان والبداوة في مناطق المملكة .

وتقدم الارقام الاولية لتعداد ١٩٧٤ في المملكة (م٣٠ جـدول ١) اول تفصيلات متاحة عن توزع البدو بها ، وهي تقدم ايضا جملة التغـيرات التي طرات على هذه الظاهرة (ان صحت التسمية) ـ والتي استمرت قرونا تمثل الظل الاساسي لتجمعاتها السكانية ـ ثم تعرضت منذ نحو ربع قرن فقـط لعوامل تكاد ان تضع نقطة الختام لتاريخها الممتد ، فحسب هذه الارقام ، لا تزيد نسبة البداوة الان بالمملكة عن ٨٧ر٢٦٪ ، كما سبقت الاشارة ، وربما يكون هذا الرقم في حد ذاته من اهم نتائج عملية التحضر المعاصرة في المملكـة بعد البترول ، لقد بهت الظل الاساسي ، وما يزال ، وبرزت ظلال اخرى وما تزال ، وتشير نفس الارقام التي تفاوت هذه النسبة بين مناطق المملكة تفاوتا له معناه (شكل ١ جدول ١) فهي تصل الى اعلاها في منطقة الحدود الشمالية (٨٦ر٦٦٪) ، وتتراوح بين ٤٠ـ٦٠٪ في مناطق حائل (٩١ر٥٤٪) الجوف (٩٤ر٤٧٪) والمدينة (٦٦ر٤٥٪) ، تبوك (٦١ر٤٥٪) ، القريات (٣١ر٤١)، وتقل الى ما بين ٢٠ـ٤٠٪ في مناطق نجران (١٣ر٣٨٪) عسير (١٧ر٣٦٪) القصيم (٩٦ر٣١٪) الرياض (٠٩ر٢٤٪) ثم تتناقص الى اقل من ٢٠٪ في مناطق الباحة (٥٥ر١٥٪) مكـة (٧١ر١٣٪) المنطقـة الشرقيـة (٣٢ر١٠٪) .

وتوضح هذه الارقام بصفة عامة ، اتجاه نسبة البداوة للزيادة في المناطق الشمالية ، وللتناقص التدريجي فوق هضبة نجد والاجزاء الشمالية من الحجاز، وتصل الى ادناها عند محور جدة/مكة/الرياض ، ويحل محل ظلها لون مـن الحضرية المتميزة في المنطقة الشرقية (حيث البترول) ممتدا متواصلا علـى طول المحور المذكور ، ولون اخر من الريفية الراسخة بداية من جنوبي الطائف وعلى طوال السراة في الباحة ، عسير ، نجران ، جيزان ، وهكذا تظهر البداوة كظاهرة حضارية اجتماعية كانت سائدة في المملكة الى عهد قريب ، ثم انحسر ظلها بدرجات في مناطقها لتحل محلها الوان جديدة معاصرة من الظواهـر السكانية ، او لتبرز نتيجة انحسارها الوان اخرى قديمة منها .

واذا كان **البترول** وراء جملة هذه التغيرات ، فان عامل **النزوح** من البادية والريف الى مناطق انتاجه والى المراكز الحضرية الاخرى ، **يعد اهم ديناميا**تها، فمع تجلي نتائج البترول وتداعياته خارج مناطقه بدات عوامل الاختلال تصيب التوازن الايكولوجي القديم ، وهي عوامـل يمكـن تحديدهـا علـى النحـو الاتي : ـ

ب ـ عوامـل التغيير :

لقد سبقت الاشارة اكثر من مرة الى دور البترول في تغيير الايكولوجية العامة للمملكة اقتصاديا وحضاريا وسكانيا ، ولعل من اهم الحقائق المتصلة

بهذه التغييرات انها تتم من خلال التمويل اساسا ، وقد وصل التمويل حدا من الضخامة (٦) بحيث اختزل مراحل طويلة يستغرقها التغيير التدريجي عادة ، خاصة ما يتصل بظواهر التغير المادية ، ورغم انه يصعب التفرقة دائما بين ظواهر التغير المادية وغير المادية ، لتداخلها وتفاعلها ، الا ان الثابت ان التغير من خلال التمويل يكون بطيئا بالنسبة لظواهره غير المادية بالمقارنة مع المادية منها ، ومهما نحيناه ، البترول — عن عمد — عن مجال الرؤية المباشرة ، لتقتصر على اثاره ونتائجه ، فسيظل باستمرار بمثابة ضابط الايقاع للتغيرات الجارية ، وهي التغيرات التي تعبر خلاصتها عن اعادة تشكيل الايكولوجية التاريخية للمملكة ، وما يتضمنه ذلك من نمو المدن واعادة توزيع السكان بين البادية والريف والحضر ، وامتداد الخدمات الحضرية الى جميع مناطق المملكة واختلاف الاتجاهات الجغرافية الحالية عنها في الماضي القريب ، الى غير ذلك من مظاهر التغير الاساسية .

والغالب ان اقتصاد الرعى والزراعة السائد في المملكة — قبل البترول — لم يكن كافيا لتمويل جملة ظواهر التغير هذه ، وربما كان فقط — كافيا مع قنوات موارد اخرى (التجارة ، الحج) (٧) الى تحقيق حالة من التغير التدريجي البطيء ، تشابه حالات اخرى مماثلة في العالم النامي عموما ، غير ان هذه الطفرة ان صح التعبير تمثل حالة نموذجية للتغير بالتمويل ، ومما يدعم هذا التصور ان نتائج البترول لم تقتصر على مناطقه في الشرق ، بل امتدت انعكاساته كدوامات متسعة الى انحاء المملكة ، مثيرة امواجا متلاحقة من عمليات التغير بها جميعا ودون استثناء ، ذلك ان موارد البترول المتزايدة قد صبت في ميزانية الدولة قوة دافعة ، مكنتها من تمويل العملية على مستوى الدولة بأكملها ، ولذلك فان عملية التغير المعاصرة ، تكاد تتفق خطواتها مع مراحل القدرة على التمويل كما وكيفا فهي قد بدات ببطء بين ١٩٣٨ — ١٩٦٠ ، (٨) متمشية مع **مرحلة تراكم الموارد الرأسمالية** ، وبناء الهيكل العام للاقتصاد . ثم دخلت **مرحلة الانطلاق** بين عامي ٦٠ — ١٩٧٠ ، عندما وصل التراكم حدا يسمح باستثمارات وتوظيفات انمائية واسعة النطاق (٩) ، ومنذ عام ١٩٧٠ ، بدات **مرحلة التخطيط** مع تشعب الاستثمارات والتوظيفات وتعقد الحركة الكلية لراس المال ، ووصول الدولة الى مرحلة القدرة على توجيه اقتصادها توجيها شاملا من اجل المستقبل ، في اطار تصوراتها المحددة لهذا المستقبل (م ٣١ ص ١٨٦) وتشير الدراسات الخاصة بالتنمية في المملكة الى ان اقتصادها يحتاج بصفة اساسية الى تنويع مصادر الثروة ، من خلال قواعد الصناعة (البتروكيماوية بشكل خاص) ، والزراعة (المشروعات الزراعية الكبيرة) والرعى (تنمية المراعي والثروة الحيوانية)

والتعدين (استغلال الموارد المعدنية غير البترولية) وان هذه التنمية يجب ان تتم من خلال المؤسسات الكبيرة (وليست الصغيرة السائدة) وشركات التسويق العلمية (وليس بالمبادرات الفردية البحته) ، وبزيادة معدلات الاستثمار الانتاجي (وليس الاستهلاكي فقط) وان ذلك وغيره يجب ان تشمله خطة عامة للتنمية الشاملة (خطة التنمية الثانية بالمملكة ١٣٩٥ ــ ١٤٠٠هـ وزارة التخطيط) وليس من شك في ان تحقيق هذه الاهداف كفيل باعدة تشكيل الايكولوجية العامة الحالية في المملكة ، والتي تكاد تدور حول البترول بشكل شبه كامل .

على انه اذا كان البترول يمثل الاطار العام لعملية التغيير الايكولوجي الحالية ، فان لها ديناميكياتها ايضا التي تتمثل في السياسة العامة للدولة ، وفي حركة النزوح السكاني من الريف والبادية وما يؤدي اليه ذلك من تضخم حجم المدن وزيادة عددها ، وتغيير تكوين قوة العمل في مناطق المملكة ومدنها وريفها وباديتها ، وهي تمثل في جملتها عوامل التغيير وديناميكياته

١ ــ العامل الاساسي :

مع تكوين الدولة السعودية (١٣٤٤هـ ــ ١٩٢٥م) اصبح واضحا ان دور القبيلة قد قارب الافول (م ٤٩ ص ٣٨) ففي وجود الدولة تصبح القبيلة بلا معنى او وظيفةتقريبا ، فالولاء للدولة قبلها ، ووحدتها اهم من استقلال كل قبيلة بكيانها ، وتتعدد مستويات التناقض بين الدولة والقبيلة لان للدولة المعاصرة تنظيماتها وادارتها وارتباطاتها الاقتصادية وخططها العامة للتنمية وتنظيم السكان واعادة توزيعهم وهي ــ الدولة ــ تتجاوز باهدافها بمراحل كيان القبيلة المحدود بولاء خاص ونظم ضيقة ، فالفارق هنا فارق في المقياس ، وفي اتساع نظرة المجتمع والقدرة على توجيهه .

ولم يكن للقبيلة ان تواجه الدولة ، ليس لان الدولة اقوى بمراحل او لما تمتلكه من وسائل الانفعال والدعاية التي تمكنها من الوصول الى البدوى في خيمته (الراديو) وبنظمها التي تتداخل مع حياة المواطن من مولده (تسجيل الميلاد) الى وفاته (شهادة الوفاة) ، بل ــ وبنفس الدرجة ــ لان القبيلة قد ارتضت كليا او جزئيا ان تذوب في ذلك الكيان الاكثر قوة ، وتحت دوافع الحاجة الاقتصادية واغراء الاجور ، وجاذبية المراكز الحضرية والتخلص من حياة البداوة القاسية ، اندفعت تيارات الهجرة من اكفأ عناصر القبيلة وشبابها، واتجهت نحو مجالات العمل الجديدة في الشركات والمؤسسات والادارات الخاصة الحكومية التابعة للدولة ، تيارات غير محسوسة اولا وفردية غالبا ، غير انها مع الزمن تفعل فعلها النوعي في كيان القبيلة ، الذي اخذ يتناقص عدده ويشيخ افراده وتقل قدرته اكثر فأكثر على المقاومة .

ولقد واجهت الدولة السعودية المشكلة منذ وقت مبكر نسبيا ، وذلك بالعمل على توطين البدو في مراكز سكن مستقرة عرفت **بالهجر لاغراض دينية** واقتصادية وسياسية (١٠) ففي هذه الهجر يتلقى البدو مباديء الدين الاسلامي الصحيحة على ايدي المتفقهين ، ويعملون بالزراعة حيث قامت الحكومة بتأسيس عشرات من الابار بعد دراسة واسعة لموارد المياه ثم لتنمية ولاء الافراد تجاه الدولة التي اصبحت ترعاهم ، كما واجهت مشكلات بدو الحدود بينها وبين الدول المجاورة كالكويت والعراق والاردن واليمن، فقد كانت حركة القبائل التقليدية لا تلتزم بما طرأ في مناطقها من تقسيمات سياسية ، متبعة نفس نظام تحركاتها القديمة بحثا عن العشب والتي تنظمها التقاليد البدوية والعرف الصحراوي التاريخي ، حيث لكل عشيرة **ديرتها** ولكل قبيلة **زمامها** ، وليس نادرا ان تثور المنازعات فيما بينها خاصة في سنوات الجفاف ، والثابت ان معظم عشائر البدو عند الحدود ما تزال تحتفظ بروابطها القبلية القديمة ، سواء عن طريق الاتصال او الحركة الرعوية المنسقة ، وتطبيق العرف المتبع دون اي من قوانين الدولتين او الدول التي تشملها ، غير انهم في مجموعهم — الان — ينظر اليهم كجيوب يجب ان تنتهي مع الزمن او بالتوطين او بمراقبة تحركاتهم عبر الحدود ، او بتركهم **للعوامل** الحضارية القوية تفعل فعلها معهم (م ٤٧ ص ١٠٧) .

٢ — حركة النزوح من البادية :

استجابت البادية استجابة عالية للتغيرات بعد البترول ؛ فمع بروز عنصر جذب اقتصادي ، برزت معه على الفور — **عناصر الطرد البيئي الكامنة،** وبدأت مرحلة من النزوح السكاني التلقائي من البادية الى مناطق الجذب الاقتصادي الجديدة ، ثم بدأت تتدفق من الريف ايضا بعدها بعقدين من السنين، واصبحت الظهران والدمام ، الهفوف ، بقيق ، من اشهر الاسماء بين النازحين، وهي عملية قد أدت الى تفريغ البادية من افضل عناصرها السكانية . وربما يحدث ذلك بالنسبة للريف ايضا وربما يعبر انهيار الاقتصاد الرعوي التقليدي عن اثار النزوح بوضوح ؛ فبينما كانت المملكة تصدر ما جملته ٧ مليون ريال من الانتاج الحيواني بأنواعه في سنة ١٩٤٤ ، لم تعد تصدر بأكثر من مليون ريال في ١٩٤٩ وبداية من ١٩٥٢ ، انتقلت من قوائم التصدير الى قوائم الاستيراد ، وهي سنوات تتفق مع تطور انتاج البترول بها وانطلاقه الى افاقه وبروز تداعياته المالية على المستوى العام للدولة .

وليس من شك في ان هجرة البدو الحالية في المملكة الى مراكز الاستقرار المختلفة تمثل حركة سكانية بارزة لها ابعادها وخصائصها وهي تختلف تماما عن تحركاتهم القديمة وراء المرعى او اتجاههم قرب مراكز الحضر والريف

اوقاتا متفاوتة الطول ، فالهجرة الان لها نقطة انطلاق ونقطة انتهاء محددة اشبه بالخط المستقيم اما البداوة القديمة فهي شبه دائرية من حيث عدم وجود نهاية محددة للحركة فمكان الاستقرار هو في نفس الوقت نقطة حركة لمكان اخر ، غير ان الاهم من شكل الحركة مضمونها ، فالبداوة تمثل كيانا اجتماعيا متكاملا له نظمه وقيمه وخصائصه وعلاقاته وتصوراته ، ولم تكن تحركاتها السابقة تحمل اي تغيرات لمقومات هذا الكيان المادية وغير المادية معا ، اما الهجرة الحالية للبدو فهي تعني التخلص بدرجة او نهائيا من اطار البداوة ، والدخول في كيان اجتماعي جديد له قوانينه وظروفه وقيمه وعلاقاته فضلا عن اقتصاده ، وتحمل الهجرة الحالية معنى النزوح الفردي ومن هنا فالتغير حتمي، سواء بالنسبة للمجتمع البدوي حيث يتناقص عدد افراده مع ما يتداعى عن ذلك من نتائج ، او بالنسبة للمجتمع الحضري بما يضاف الى كيانه من نوعيات مختلفة وبما يمثله من بوتقة لتفاعل المهاجرين ، او بالنسبة للفرد ذاته وما يتعرض له خلال فترة التكيف .

والواقع ان البداوة بمعناها الاجتماعي قد لا تعني عدم الاستقرار بالضرورة ، فالاستقرار لدى البدوي يتحقق من خلال الكيان الاجتماعي فهو مستقر في كيان متحرك ، وبمعنى اخر هناك في البداوة استقرار اجتماعي مصحوب بعدم استقرار جغرافي ، فالاستقرار لدى البدوي لا يعني استقرارا في المكان (جغرافيا) بل هو استقرار في القبيلة او العشيرة (اجتماعيا) ومن هنا فان ما يحدث في هجرة البدو الان الى مراكز الاستقرار الجغرافية هو ان يتحول البدوي عن معنى الاستقرار القديم الراسخ في نفسه ، ويستبدله بنوع اخر يتضمن استقراره في المكان والمجتمع الجديد معا وان يقيم علاقاته مع افراد ، ربما يمرون بمثل تجربته ، او مروا بها فعلا او لم يتعرضوا لمثل تجربته اصلا ، **وفترة الانتقال هذه اصعب الفترات لان البدوي عندما يهاجم يكون ــ غالبا ــ قد القى جميع اسلحته ، تخلى عن قبيلته (الامان الاجتماعي) وفقد حيوانه (الامان الاقتصادي) وانضم أعزلا لمجتمع جديد** . غير انه لم ينخل بعد عن عقله ونفسه (للاستزادة ، انظر م ١١-١٣-١٥-١٦-١٧-٤٥-٤٧) .

ويواجه النازحون عديدا من مستويات التكيف في اوطانهم الجديدة . تشمل **التكيف المادي** Physical adjustment مع السكن والغذاء والملبس ونحوه العمل اليومية ، **والتكيف الاقتصادي** Economic Adjustment مع نوع العمل ونظمه وممارساته ، **والتكيف الاجتماعي** Social adjustment مع العلاقات الجديدة مع الافراد والمؤسسات الاجتماعية ، **والتكيف الفكري** Idiological adjustment مع الافكار والثقافات والمعلومات (م ٤٧ ص ٢٠٢) .

لقد بدات تجربة النزوح اولا الى مناطق انتاج البترول واقتصرت تجربة

الاتصال الحضاري على تعلم المهارات والخبرات اللازمة في الحفر والتنقيب وادخلت التجربة الشك في عقل النازحين فيما توارثوه ، فأدركوا بصورة مباشرة تفوق وسائل الانتاج الوافدة ، وبدأوا في استخدام وسائل النقل ومضخات المياه وارتداء ملابس تناسب العمل ، والسكن في منازل تختلف عما تعودوه ، ولم تقتصر نتائج النزوح على من اقدم على التجربة ، بل تعدت ذلك الى مجتمعاتهم الاصلية ، حيث ادت الى ضعفها اجتماعيا وحضاريا مع هجرة افضل عناصرها منهـــا .

ولعل من اهم نتائج هذا النزوح هو فسخ الرابطة القديمة الوثيقة بين الانسان وبيئته فأصبح لكل منهما ايكولوجيته الخاصة ، ولم يعد الانســـان جزئية متسقة في اطار ايكولوجية البيئة العامة ، بل برز فوقها كعامل مؤثر مغير في احوالها ، وهو ما يمثل تغيرا شديد الفعالية في عقل الانسان ونفسيته، غير ان جملة نتائج التغير — وان بدت ايجابية — لا يجب ان تخفى ما يجرى تحت السطح ، فالصراع ما يزال محتدما مميزا مرحلة الانتقال ، وحتى في اشد المراكز الحضرية تحضرا في المملكة ما تزال التناقضات الحادة قائمة خاصة وان التغير طرأ سريعا وخلال جيل واحد ، وبالاخص لان معظم وسائل التحضر وعوامل التغير قد استوردت ادواتها المادية ، وتخللت الكيان الاجتماعي القائم بدرجات متفاوتة من الاتساق وعدمه ، مما ادى الى حالة تباين حادة في معظم الاحيان بين الوضع الثقافي الحضاري العام والوسائل المستوردة ، فالتغير لم يحدث تدريجيا مما ادى الى صورة تكاد تكون مزدوجة للحالة الحضارية العامة بل انها اكثر من مزدوجة ، فلها وجوهها العديدة المتسقة والمتنافرة ، لقد تخللت بعض هذه المظاهر الحديثة البناء القديم دون توترات ، فالبندقية او السلاح في يد البدوي تظهر بشكل طبيعي كوسيلة دفاع وحماية ، وهي (البارودة) قـد اصبحت علامة للمكانة فضلا عن وظيفتها ، وكذلك السيارة بدت وكأن البداة كانوا ينتظرونها ليتغلبوا على مشكلاتهم المزمنة المتصلة بالمكان (الحركـــة) وبالزمان (الوقت) وتشير بعض الدراسات الميدانية الى رضاء البدوي بالعمل في وظائف معينة في صناعة البترول دون غيرها بغض النظر عن عامل الاجـــر ولكن العامل المؤثر في الاختيار تصوراتهم لطبيعة العمل وقيمته حسب قيمتهـــم المرجعية Frame of References ولذلك فأن اختيارهم الاول يتجه مثلا الى قيادة السيارات ، فهي كمثل البديل — في نظرهم — الذي هزم الجمل وهي اشبه باستبدال وظيفة باخرى ، ثم يؤثر ان يعمل بعد ذلك حارسا . فهي استمرار لبعض وظائفه القديمة خاصة من حيث حمل السلاح ، ثم هو قد يعمل بعـــد ذلك في حفر الابار فهو عمل محبب الى نفسه مرضيا لنفسيته ، ثم هو ينفر اشد النفور من اعمال البناء والتشييد ، وسائر الاعمال الاخرى المتعلقة بمرافـــق

واحتياجات الحياة الحضرية لانها تتنافر مع مفهومه للعمل والمكانة الاجتماعية .

غير ان العلاقة بين البادية ومراكز الاستقرار الجديدة لم تستمر فردية تلقائية وان بدات هكذا — والمرجح ان هذه العلاقة التلقائية المباشرة كانت من اهم خصائص المرحلة الاولى للنزوح ومن اهم عوامل تغيرات العلاقات السكانية والاقتصادية العامة في المملكة ، وهي ما تزال مستمرة — وان اتخذت صورا شتى مغايرة — حتى الان ، غير ان عملية تحضير البادية بدات تدخل بعد ذلك مرحلة اخرى تتم فيه من خلال قنوات حضارية عديدة وليس بمجرد النزوح الفردي لقد توزعت مراكز الخدمة الحضرية في الريف والبادية معا ، واصبح التحضر محليا ايضا قد لا يحتاج الى النزوح وهجرة البادية وتتم هذه المرحلة ضمن اطار عام من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تمثلت في مجموعة من عوامل التحضر المعاصرة (البلديات ، المواصلات ، الكهرباء ، المياه ، المدارس ، المستشفيات ، وغيرها) تلك التي تخضع لخطة توزيع جغرافية الى اماكن التجمعات السكانية المتناثرة ، وتأتي مشروعات توطين البادية ، وتنمية الاقتصادين الرعوي والزراعي في الصحراء في مقدمة هذه العوامل جميعها . (م ٢٦) .

٣ — تغيرات قوة العمل (١١) :

تحمل حركة نزوح الايدي العاملة من البادية والريف الى مناطق البترول والمراكز الحضرية في نفس الوقت معنى النزوح من مستوى اقتصادي الى اخر يحقق معه الفرد بعض الفائض وقد انعكست تداعيات البترول المالية على مجتمعات الرعي والزراعة التقليدية المعيشية في شكل « **فائض** » فكان من اهم عوامل التغيرات الحضارية التي اخذت طريقها اليها بعد ذلك خاصة ما يتصل منها بتقسيم العمل ودرجة التخصص وتطور الحرف والصناعات ، ولقد ادى ذلك ضمن ما ادى اليه — الى تغيرات اساسية في تكوين قوة العمل العامة (١٢) والخاصة معا ، فحسب ارقام ١٩٧٠ بلغت جملة قوة العمل العامة G. Labour Force في المملكة نحو ١ر١٠٤ مليون عاملا توزعت بين وجوه النشاط الاقتصادي المختلفة ، وقد استوعب قطاعا الرعى والزراعة منها نسبة قدرها ٤ر٤٠٪ (الزراعة ٣ر٢٨٪ ، الرعى ١ر١٢٪) واحتلا بذلك — معا — المرتبة الاولى بين كافة القطاعات ، وقد تناقصت نسبة استيعابهما في ١٩٧٥ الى نحو ٢٨٪ فقط من جملة قوة العمل العامة التي تزايدت الى ٥٢٢ر١ مليون عاملا ، وقد كان التناقص في قطاع الرعي اوضح منه في قطاع الزراعة ، حيث تناقصت نسبته الى نحو ٥ر٧٪ فقط من جملة قوة العمل العامة اي ان قوة العمل الرعوية الفعلية قد تناقصت من ١٣٤ الف عاملا الى ١١٥ الف عاملا بين ٧٠—١٩٧٥ ، وتبعا لمعدلات التغير الحالية في قوة العمل فالمتوقع ان تهبط

مرة اخرى الى نحو ٩٩ الف عاملا ، وعندئذ لا تزيد نسبتها الى قوة العمل العامة المتوقعة بالمملكة عن ٢ر٤٪ حيث يتوقع لها ان تصبح ٢ر٣٣١ مليون عاملا ، ويبدو واضحا ان قوة العمل الزراعية ستتعرض لنفس النتيجة ان عاجلا او اجلا ، لان مقاومة اقتصاد الزراعة التابعة من استقراره وبعد مناطقها الرئيسية نسبيا عن مناطق البترول والمراكز الحضرية الرئيسية ، لا يمكن ان يصمد طويلا امام البترول وتداعياته خارج مناطقه ، وبالرغم من ان قوة العمل الزراعية الفعلية قد ظلت ثابتة تقريبا بين ١٩٧٠—١٩٧٥ (٣١٢ الف ، ٣١١ الف عاملا على الترتيب) الا ان نسبتها الى جملة قوة العمل قد تناقصت الى ٥ر٢٠٪ في ١٩٧٥ ، وتقدر نسبة التغير بالسالب بها بنحو ٩ر٠٪ سنويا ، وتبعا لمعدلات الطلب الحالية على الايدي العاملة ، فالمتوقع ان تقل هذه النسبة الى ٧ر١٢٪ فقط في ١٩٨٠ ، وتشير هذه الارقام الى ان هذا التناقص كان لحساب الوظائف الحضرية واهمها البناء والتشييد والتجارة بأنواعها والخدمات وغيرها .

وتشير انماط الهجرة في المملكة الى زيادة النزوح الى المدن من قبل سكان البادية والريف ، مما ادى الى تضخم هذه المدن خاصة الرئيسة منها الرياض، جدة ، مكة ، الطائف ، الدمام وغيرها من المدن الاصغر ، بدرجة ادت الى ظهور ما يعرف **بمشكلات المدن المتضخمة** (م ٤٧ ص ٧٣) ، تلك التي تتصل بطاقة هذه المدن الوظيفية والاسكانية وزيادة الضغوط على مرافقها وخدماتها ، خاصة وان معظم هذه المدن تندرج ضمن **مدن الخدمات الحضرية** بأكثر مما تأتي ضمن مدن الوظائف الحضرية . والمؤكد ان يؤدي اضطراد النزوح اليها الى زيادة نسبة الايدي العاملة من ذوي المهارات الواقعة في ادنى سلم المهارات الوظيفية (م ٤٥ ص ١٥٢) .

وهكذا تتحدد معالم التغير الايكولوجي الراهن في المملكة ، حيث يبدو الوضع السكاني ، وكأنه يتجه للتركز بصفة اساسية في مراكز حضرية اما مرتبطة باقتصاد البترول مباشرة او بتداعياته الانتاجية الضخمة وان تفريغ الريف من سكانه سيمثل المرحلة القادمة من مراحل تغيرات الخريطة السكانية في المملكة ، غير ان التنبه لهذه الحقائق — من خلال مجموعة من الدراسات — **قد ادى الى وضع هدف استراتيجي موضع التنفيذ وهو ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي ، وان البترول يمثل اخر الامر ثروة مؤقتة ، وان اعادة بناء الاقتصادين الزراعي والرعوي ، وتاسيس قواعد الاقتصاد الصناعي ،** ليست فقط تمثل المجالات الحقيقية لاستثمار عوائد البترول ، بل هي بمثابة القواعد الاقتصادية اللازمة لاستمرار الحياة في المستقبل بمستوى مشابه للوضع الحالي في ظل البترول ، حتى في حالة نضوب موارد الاخير ، وانقطاع تدفقها الحالي الهائل (م ٣٧ ص ١٣٥) .

وربما يبدو ضروريا الان تبين الخصائص العامة لا يكولوجية البداوة المعاصرة ، من خلال توضيح انماط التجمعات السكانية الحالية في المملكة من ناحية ، وتحليل تفاوت نسبة البداوة بين مناطقها من ناحية ثانية ، خاصة وان المصادر الاحصائية لا تعوزنا هذه المرة ، وبالاخص لتبين الاتجاهات العامة لتغير البداوة الان وفي المستقبل .

ثانيا : الايكولوجية المعاصرة للبداوة :

ا ـ تنميط التجمعات السكانية في المملكة :

(البداوة Nomadism R. الريفية Ruralism R. الحضرية Urbânism, R)

يقدم التعداد الاولى للسكان (١٩٧٤) تقسيما وحيدا للسكان بين **مستقرين ورحل** ، وحسب ارقامه ، تصل نسبة البداوة العامة في المملكة الى ٢٦٫٨٧٪ ، وتضم نسبة « المستقرين » (٧٣٫١٣٪) سكان الريف والمراكز الحضرية معا ، وبذلك تكون نسبة البداوة أكثر تحديدا من نسبتي « الريفية » ، « الحضرية » ويقدم التعداد ايضا قائمة تشمل ١٦ مدينة ، (١٣) مصنفة باعتبارها المدن الرئيسية من فئة حجمية + ٣٠ الف نسمة (م٣٠ ص٥) وتبلغ جملة سكانها جميعها ٢٫٦٧٥٫٣٥٦ نسمة .. فهي بذلك تستوعب نحو ٣٨٫١٥٪ من جملة السكان العامة ، ويتركز بها في نفس الوقت حوالي ١٦٫٥٢٪ من جملة المستقرين ، وباستثناء هذه المدن المتميزة والتي تكاد تخلو من البداوة ، حيث لا تتجاوز جملة عدد البدو بين سكانها عدة مئات . (١٤) ترتفع نسبة البداوة بين بقية السكان الى ٤٣٫٤٤٪ ، أما بقية السكان هؤلاء .. فيتوزعون بين الريف والمراكز الحضرية الاخرى (اقل من ٣٠ الف نسمة) .. وتلك التي بزغت حديثا لاسباب شتى ، ويلخص الجدول الاتي هذه النتائج .

البيان	المستقرون		الرحل البادية	جملة
	المدن الرئيسية	القرى والمدن الصغيرة		
العدد الفعلي	٢٦٧٥٣٥٦	٢٤٥٣٢٩٩	١٨٨٣٩٨٧	٧٠١٦٤٢
نسبة التوزيع٪	٣٨٫١٥	٣٤٫٩٨	٢٦٫٧٨	١٠٠

وتجدر الاشارة الى ان هذه النسبة التي يقدمها الجدول السابق لا تعني انقسام السكان الى انماط متمايزة تماما بين « بدو وريف وحضر »، وباستثناء « المدينة الرئيسة هذه .. ، فان غالبية المراكز السكنية تضم الرحل

المستقرين معا .. ، ويتوزع سكانها بينهما بنسب متفاوتة ، ومن النادر أن وجد بينها من لا يشتمل عليها معا .

ويبرز الجدول السابق مشكلة منهجية .. تتعلق بالجمع بين « ... » لصغيرة والقرى في خانة واحدة ، مما يضعف من دلالة نسبتي « الحضرية الريفية » العامة .. بالمقارنة مع نسبة البداوة العامة وموضوعيا .. فان هذه المدن الصغيرة — او معظمها على الاقل — لم تكن تزيد عن قرى متميزة شكل ما قبل زمن قصير — لايزيد بالنسبة لمعظمها عن ربع قرن ، ورغم انها — قبل غيرها — قد استثمرت معطيات الواقع الاقتصادي الجديد بعد البترول .. ، الا انها ما تزال تقف حائرة بالفعل بين وضعيتها الجديدة كمدن ذات ظائف حضرية اكتسبتها او منحت لها .. وبين حقيقة امرها كمراكز سكنية تواضعة الحجم مندمجة ما تزال في اطارها الريفي او البدوي الغالب ، ستثمرة بعض المزايا وبارزة فوقه كظل حضري باهت .. او كمركز خدمة قليمي بالضرورة .. ، غير أن كل هذه الشبهات المتصلة بها .. لا يجب أن حجب دلالتها العامة كمؤشر من اهم مؤشرات عملية التحضر المعاصرة في لسعودية وديناميا تها ، فالثابت ان بزوغ المدن لا يخضع لعامل الصدفة او هي الضرورة (م ٣٨ ص ٢٣٠) ، وارتباط هذه المراكز الحضرية بشبكة المواصلات لحديثة .. وبالتجارة والموانى ... وبعوامل التحضر المرتبطة بالبترول .. ثم تركيز الخدمات الحضرية بها بأنواعها ومستوياتها ، انما يؤكد ارتباطها بعوامل لتحضر من ناحية ، وبأن بزوغها يعد نوعا من الظهور الحضري المرتبط مرحلة معينة ذات خصائص حضارية خاصة من ناحية ثانية ، هي اذن على لارجح « مراكز حضرية » .. مهما ألقت عليها مرحلة الانتقال الحالية من سبهات ، غير انها ما تزال تحتاج لتأكيد ذلك من خلال **الوظائف الحضرية** .. ليس بمجرد **الخدمات الحضرية** .

ويبقى السؤال المنهجي قائما ، تتلخص اجابته في كيفية تحديد هذه لمراكز الحضرية بدقة ، وبامكانية فرزها عن تجمعاتها التي تشمل المستقرين جميعا (في القرى والمدن) تحت رقم واحد .. ، وهو الامر الذي يحتاج لدراسة خاصة في اطار منهج « جغرافية المدن » — ، والمهم الان في مجال دراسة لبداوة تحليل التجمعات السكانية في المملكة .. تبعا لاصحابها وتوزعها في ناطقها من ناحية .. ، وعلاقتها بالظاهرة المطروحة للبحث من ناحية ثانية .

وبدراسة جدول (٢) وشكل (٢) يمكن تحديد ما يلي بالنسبة لهاتين لناحيتين . ١ — يبلغ عدد التجمعات السكانية من فئة حجم ٢٥ الف نسمة + ٢٨) تجمعا في المملكة ، وتخلو مناطق « القريات ، الجوف ، تبوك » (وهي ن مناطق البدو الاساسية) من تجمعات بمثل هذا الحجم « ، ويوجد منها

مجمع واحد لكل من مناطق «الحدود الشمالية ، حائل ، القصيم ، المدينة المنورة» (وهي ايضا من مناطق البدو الهامة) ، ثم تتوزع بمعدل تجمعين في منطقتي « مكة المكرمة ، الباحة ، ويوجد منها ٣ تجمعات في « المنطقة الشرقية، ويصل عددها الى (٤) تجمعات في منطقة « جيزان » ، اما في منطقة «الرياض» فيوجد منها (٦) تجمعات ، ويصل عددها الى اعلاه في منطقة « عسير » حيث يوجد منها (٧) تجمعات ، ويتضح ارتباط توزيع هذه التجمعات السكانية الكبيرة الحجم بالمناطق الحضرية المتميزة (الرياض) ، وبمناطق انتاج البترول (المنطقة الشرقية) ، «و» بمناطق الزراعة الرئيسة (عسير ، نجران) ، اما سبب قلتها في منطقة «مكة» باعتبارها منطقة حضرية متميزة فربما لوجود ثلاث من اكبر مدن المملكة بها « جدة ، مكة المكرمة ، الطائف » حيث تعمل على جذب الرحل في منطقتها وغيرها بدرجة قد تعطل ظهور تجمعات كبيرة الى جوارها . على اية حال فان هذه التجمعات من فئة ٢٥ الف نسمة تستوعب وحدها نسبة قدرها ١٤ر١٦٪ من جملة سكان المملكة ٨١٦ر١٣١ر١ قورنت من هذه الناحية بالتجمعات السكانية الاصغر ، وبحساب نسبة البداوة بينها جميعا وجد انها حول ٢٩٪ بالنسبة لجملة سكانها .

٢ ــ تبلغ جملة التجمعات السكانية من فئة حجم ٢٠ ــ ٢٥ الف نسمة (١٧) تجمعا ، تصل جملة سكانها الى ٣٨٢٣٨٠ نسمة (٤٥ر٥٪ من جملة سكان المملكة) ، يوجد اكبر عدد منها في « المنطقة الشرقية » (٥ تجمعات) وتمثل «مدن البترول » المرتبطة بمنطقة انتاجه الرئيسية (١٥) وتقل نسبة الرحل بها الى درجة مشابهة للفئة السابقة ، يليها منطقة « عسير » (٤ تجمعات) ثم « جيزان » (٣ تجمعات) ، وهي من مناطق الريف الاساسية المتميزة بكبر حجم قراها الزراعية وبانخفاض نسبة البداوة بينها ، ثم هي تتوزع بعد ذلك بمعدل حجم واحد من فئة الحجم هذه في مناطق « الرياض ، مكة ، وحائل ، تبوك » ، وتخلو منها تماما مناطق البادية التقليدية الشمالية « القريات ، الجوف ، الحدود الشمالية .. » ، حيث انها ايضا من اقل مناطق المملكة كثافة سكانية ، ويبلغ متوسط نسبة البداوة بين التجمعات من هذه الفئة ٣٣٪ .

٣ ــ تضم التجمعات السكانية من فئة ١٥ ــ ٢٠ الف نسمة (٢٣) تجمعا ، وتخلو منها ايضا مناطق البادية التقليدية (القريات ، الجوف ، تبوك) ، ويرتبط توزيعها بالمناطق الزراعية في « عسير» (٦ تجمعات منها) ، وفي واحات منطقة المدينة المنورة (٥ تجمعات) ، ثم في منطقتي « الرياض ، مكة » (٣،٤ تجمعات على الترتيب) ، ويوجد منها تجمعان في «حائل»، وتجمع

واحد في مناطق « الباحة ، الشرقية ، الحدود الشمالية » لكل ، وتبلغ جملة سكان التجمعات من هذه الفئة ٣٩٧٩٨٣ نسمة ، اي بنسبة قدرها ٦٨ر٥٪ من جملة سكان المملكة .. ، ورغم خلو بعض تجمعات هذه الفئة من الرحل — خاصة في « عسير » حيث القرى الزراعية الراسخة الاستقرار ، وفي « المنطقة الشرقية » حيث تخلو « الظهران » التجمع الوحيد من هذه الفئة في المنطقة — من اى رحل على الاطلاق ، الا ان نسبة البداوة العامة لهذه الفئة تزيد عنها بالنسبة للفئتين السابقتين ، فهى حول ٤٦٪ في المتوسط .

٤ — تبلغ جملة التجمعات السكانية من فئتي ١٠—١٥ ، ٥ — ١٠ الف نسمة (١٧١) تجمعا ، فهى تمثل نحو ٣٠ر٤٨٪ من جملة التجمعات السكانية (٥٦١ تجمعا) ، ويختلف نمط توزعها عما سبقت الاشارة اليه بالنسبة للتجمعات الاكبر حجما ، فالهضبة — نجد — تشتمل على (٣٣) تجمعا من هاتين الفئتين — تتوزع في منطقتيها « الرياض ، القصيم » ، وفي « مكة (٣٠) تجمعا منها ، وفي منطقة المدينة (١٨) تجمعا ، ونفس العدد الاخير في « عسير» مرتبط في توزيعها بالاجزاء المزروعة من هذه المناطق غالبا ، وهما يمثلان فئتي حجم التجمعات السائد في « حائل ، الباحة » ، غير انها اقل شيوعا في المناطق « الشمالية ، الجوف ، القريات ، تبوك » حيث يسود نمط التجمعات اقل من ٥٠٠ نسمه مرتبطا بالبادية والرحل .

وتبلغ جملة سكان الفئتين ٨٨٨ر١٧ر١ نسمة ، اي انهما يستوعبان معا نسبة قدرها ٦٥ر٢١٪ من جملة سكان المملكة ، وتدور بها نسبة البداوة العامة حول ٥٠٪ .

وهي قريبة من متوسط نسبة البداوة في الفئة السابقة لهما .

٥— بالنسبة للتجمعات الاصغر من ٥ الاف نسمة فهي تتراوح بين اقل من ٥٠٠ واقل من ٥ الاف نسمة وجملتها (٣٠٦) تجمعا سكانيا — اي بنسبة ٥٥ر٥٤٪ من جملة التجمعات بالمملكة ، فهى اكثر الفئات تكرارا .. غير انها لا تستوعب من جملة السكان سوى نحو ٦٣ر١٢٪ (٩٠٧٢١٩ نسمة) ، ويقل عددها للغاية في « عسير » حيث يسود نمط القرى الكبيرة المستقرة ، وفي « المنطقة الشرقية» حيث يسود نمط المدن الصغيرة المرتبطة بالبترول ، وهي كمثل نمط التجمعات الاساسي في « القريات ، الجوف ، الحدود الشمالية، تبوك » وهي مناطق البدو الرئيسة في المملكة ، وتنتشر بدرجة اقل في مناطق « مكة ، القصيم ، نجران ، المدينة ، الرياض ، الباحة ، جيزان » ، ويرتفع بهذه الفئة متوسط نسبة البداوة عن جميع الفئات الاكبر حجما .. حيث تدور حول رقم ٥٤٪ .

الفئة بالالاف	المدن الرئيسية	+٢٥	+٢٠	+١٥	+٥	اقل من٥	الجملة
البيان							
العدد	١٦	٢٨	١٧	٢٣	١٧١	٣٠٦	٥٦١
الحجم الفعلي	٢٦٧٥٣٠٦	١١٢١٨١٦	٢٨٢٣٨٠	٣٩٧٩٨٣	٥١٧٨٨٨	٩٠٧٢١٩	٧٫٠١٢٫٦٤٢
نسبة التوزيع٪	٣٨٫١٥	١٦٫١٤	٤٫٠٥	٥٫٩٨	٢١٫٦٥	١٢٫٦٣	١٠٠
متوسط البداوة٪	—	٢٩	٣٣	٤٦	٥٠	٥٤	٢٧

وبدراسة هذا الجدول وجد ول (٢) وشكل (٣) نلاحظ :ـ

ا ـ تتفاوت احجام التجمعات السكانية في المملكة ـ حسب ما يرد في أرقام تعداد ١٩٧٤ الاولية ـ بين أقل من ٥٠٠ نسمة وأكثر من ٢٥ الف نسمة ، ويتناقص حجم التجمعات عامة في الاتجاه من المناطق الريفية الجنوبية في « عسير وجيزان » وعلى طول السراة نحو الشمال .. وفي الاتجاه داخل الهضبة .. حتى تصل الى أقلها في مناطق الشمال .. ، كما تتناقص في نفس هذا الاتجاه نحو الشمال من المنطقة الشرقية الى الاحساء وهوامش الهضبة ، وفي نفس الوقت تتزايد نسبة البداوة في نفس اتجاهات تناقص حجم التجمعات ، مرتبطة بأقل مناطق المملكة سكانا وكثافة .

ب ـ لا شك في أن الخريطة السكانية المعاصرة .. تعكس بدرجات متفاوته جملة التغيرات الحضارية الاقتصادية التي بدأت بها منذ نحو ربع قرن ، لقد تغيرت خصائص التوزيع السكاني من التبعثر المرتبط بحرفة الرعى وبعض المراكز الحضرية والريفية المتباعدة الى درجة من التجمع المرتبط . المراكز الحضرية القديمة والبازغة ، وهذا الاتجاه المعاصر نحو التركيز السكاني الشديد يعد استمرارا ـ بشكل ما ـ ولكن بمقياس اكبر لصورة التوزع السكاني القديمة ، فهذه الصورة القديمة تتلخص في صيغة قوامها ((**التركز والتبعثر**)) ، التركز في بعض المدن والقرى والتبعثر في البادية . وتشير اتجاهات التوزيع الحالية الى تغير هذه الصيغة نحو ((**التركز الشديد والتفريغ**)) ، التركز الشديد في بعض المدن الرئيسة والمراكز الحضرية الحديثة ، وذلك على حساب تفريغ البادية ثم الريف من سكانهما ، وتتضح هذه الظاهرة في تضخم حجم هذه المدن والمراكز .. بحيث أصبحت تستوعب مالا يقل عن ٥٠٪ من جملة السكان ، وفي تناقص نسبة سكان البادية الى ما يزيد عن ٢٥٪ قليلا ، بعد ان كانت تقدر بما لا يقل عن ٧٥٪ حتى وقت قريب ، وكذلك أصبحت نسبة الريفية نحو ٢٥٪ فقط ايضا ، وتنمطت الى حد ما مناطق المملكة ، حيث تزيد نسبة الحضرية عن متوسطها في المنطقتين « الشرقية ، الغربية » ، وتمثل المنطقة « الشمالية » ظل البداوة الاساس ، بينما تصل نسبة الريفية الى أعلاها في المنطقة الجنوبية » ، اما

المنطقة « الوسطى » (الرياض ، القصيم) .. فهي تمثل الوسط الحالي في المملكة ــ بداوة وريفية وحضرية .

ج ــ لقد ادى البترول ــ بداية ــ الى ظهور بعض المراكز الحضرية المرتبطة بمناطق انتاجه مباشرة .. وموانيء تصديره ومعامل تكريره ، ثم انتقلت « نتائجه » تدريجيا الى خارج مناطق انتاجه ، وخاصة الى المراكز الحضرية والاسواق القديمة التي استثمرت ــ قبل غيرها ــ معطيات الواقع الاقتصادي الجديد ، فانتعشت بما تدفق في اسواقها من رواج ، ونمت مع نزوح سكان البادية والريف اليها ، وتقوم هذه المدن والمراكز الحضرية بدور هام في تغيرات الايكولوجية العامة للمملكة من ناحية ، وايكولوجية البداوة الخاصة من ناحية ثانية ، اما من الناحية الاولى .. فتبدو هذه المدن والمراكز الحضرية وكأنها تعيد تشكيل توزيع سكان المملكة تبعا لخطوطها ومحاور توزيعها ، وتغيرت الاتجاهات السكانية الايكولوجية القديمة للبداة والزراع عن ضوابطها القديمة ــ وتوجهت اليها ، وذلك تحت دوافع اقتصادية عديدة .. تتصل اساسا بفرص العمل المتاحة والاجور العالية .. ، اما بالنسبة للناحية تتصل اساسا بفرص العمل المتاحة والاجور العالية ، اما بالنسبة للناحية الثانية فان هذه المدن والمراكز الحضرية تقوم بدور هام في عملية تحضير البادية الراهنة Process of Urbanization وفي نقل نمط الحياة Mode of life واساليبها الى سكانها ، وذلك مع تركيز الخدمات الحضرية (التعليم ، الصحة، البلدية .. وغيرها) بها ، وفي نفس الوقت فقد اصبحت هذه المراكز الحضرية من اسباب اشتداد حركة النزوح من البادية والريف اليها ، حيث انها قد قصرت من خطوط النزوح التي كانت تتجه الى منطقة البترول والمدن الرئيسة ، ويبدو معظمها ــ خاصة ما يقع منها في البادية ــ كجزر سكانية كثيفة وسط محيط خال او شبه خال من السكان ، وعلى سبيل المثال (١٦) .. فان مدينة «عرعر» .. وهي عاصمة منطقة ادارية واسعة (الحدود الشمالية) تستوعب وحدها نحو ٢٦٪ من جملة سكان منطقتها ــ رغم انها مدينة حديثة العهد لا يتجاوز عمرها ٢٥ سنة ويقدر ان نحو ٤٤+ من سكان المدينة هم من النازحين اليها ، وكذلك الامر بالنسبة للقريات .. وهي ايضا من مدن بادية الشمال الحديثة، وهي تستوعب مع مسمياتها نسبة قدرها ٤٦٪ من جملة سكان منطقتها ، وتقدر نسبة النازحين من سكانها بنحو ٢٧٪ ، وهناك العديد من هذه الامثلة التي سبق الاشارة الى بعضها ، وتوضح هذه الارقام وغيرها حقيقة هامة ذات وجهين ، اما الوجه الاول .. فيعني **ان حركة النزوح ــ وان قصرت خطوطها ــ الا انها ما تزال مستمرة .. مما يؤدي الى المزيد من تفريغ البادية من سكانها ، ويشير الوجه الاخر الى ان معظم النازحين هم من قوة العمل الرعوية في سن**

الشباب .. وهم غير مدربين غالبا للاعمال الحضرية عالية المستوى ، مما يؤدي الى استقرارهم اخر الامر في وظائف حضرية غير انتاجية ، وهكذا تفقد البادية خير عناصرها السكانية ، ولا تكسب المراكز الحضرية البازغة هذه قوة عمل اقتصادية حقيقية .

ب ــ تفاوت نسبة البداوة بين مناطق المملكة :

يوضح شكل (٤) أن نسبة البداوة تصل الى ادناها بين سكان المراكز الحضرية الرئيسية في المملكة ، حيث يشكل البدو بضعة عشرات أو فئات من سكانها ، يترحلون حول سكنها ، وقد يقيمون في بعض العشش الطينية عند هوامشها ، تمهيدا لاستقرارهم بها ودخولهم في نسيجها ، وتخلو احصائيات مدينتي « جيزان ، نجران » من اية ارقام للبدو ضمن سكانهما ، وتصل نسبتهم الى اعلاها في مدينة « بريدة » (٨٢ر٠٪) من جملة سكانها ، والى ادناها في مدينتي « جدة » ، « خميس مشيط » (٢٠ر٠٪) لكل ، وهي تتراوح بين هاتين النسبتين الضئيلتين في بقية مدن المملكة ، غير أن هذه الدلالات الرقمية .. لا يجب أن تحجب الحقائق المتصلة بامتداد تأثير الحضارة البدوية الى انماط الحياة الاجتماعية العامة ، كما لا يجب ان تخفي استمرار ظاهرة النزوح الى المدينة سكانها بين الانشطة الاقتصادية المختلفة ، او من حيث سلسلة العلاقات الاجتماعية العامة ، كما لا يجب أن تخفى استمرار ظاهرة النزوح الى المدينة .. ونتائج ذلك بالنسبة لمرافقها وامكاناتها السكنية وخدماتها ، وما يؤدي اليه ذلك من زيادة نسبة المقيمين الجدد (أقل من خمس سنوات) بالنسبة الى جيل النازحين الاقدم (من ٥ الى ١٥ سنة) .. أو بالنسبة للسكان الاصليين ، فهذه الحقائق وغيرها هي التي تؤدي مباشرة الى صميم مشكلة البداوة في المراكز الحضرية ، وهي ــ وغيرها ــ التي يمكن ان توضحها ، وليست مجرد الدلالة الرقمية لعدد المترحلين بين سكان المدينة المستقرين .

وبعد ذلك يمكن تحديد اهم سمات تفاوت نسبة البداوة بين مناطق المملكة فيما يلي : ــ

١ ــ ما تزال البداوة تستوعب اكثر من نصف جملة سكان منطقتي « الحدود الشمالية ، حائل » ، (١٧) ويتخذ توزيع السكان والسكن بهما نمط التجمعات الصغيرة المبعثرة (أقل من ٥٠٠ نسمة لكل تجمع) ، ولا تزيد جملة سكان المنطقتين الواسعتين عن ٣٨٨ر٥٧٤ نسمة (٥٣ر٥٪ من جملة سكان المملكة)، وباستثناء عاصمتي المنطقتين (حائل ، عرعر) فان نسبة البداوة ترتفع في المنطقتين الى اكثر من ٧٦٪ ، منهما من مناطق البداوة التاريخية المرتبطة بظروف طبيعية صعبة ، فامطار قليلة للغاية متفاوتة الكمية من سنة الى اخرى ، فبينما

لا تزيد كمياتها في حائل عن ٢٧ ملم (١٩٧٠) تزيد الى ١٣٤ ملـــــم (١٩٧٢) وهي حول ٥٠ ملم سنويا ، ويتراوح عدد الايام المطرة بين ٧ ــ ٢٠ يوما ، وقد تعد منطقة « حائل » جزءا من « نجد » غير انها تتميز بخصائص المنطقة الانتقالية بين الدرع العربي والسهول الشمالية .. وخاصة من ناحية موارد المياه ، فهي اوفر نسبيا في السهول عنها في اتجاه تكوينات الدرع الغارية ، ويتوزع بـــدو « حائل » بين ٥٤٠ تسمية سكانية (١٨) ٠٠٠٠ ، لا يبرز من بينها سوى تجمع واحد من فئة حجمية تزيد عن ٢٥ الف نسمة .. هو « بقعا » ثم « ضرغط » بين ٢٠ـ ٢٥ الف نسمة ثم ٧ تجمعات بين ١٠ــ٢٠ الف نسمة ، وتتراوح بقيتهـــا بين ٥ر٢ ــ ١٠ الف نسمة ، ومعظم سكانها من الرحل ــ كما سبقت الاشارة .

وتزيد مظاهر التبعثر والترحل في منطقة « الحدود الشمالية » ، حتى ان عاصمتها « عرعر » تستوعب وحدها نحو ٢٦٪ من جملة سكانها ؛ وهي مدينة حديثة لا يزيد عمرها كما اسلفنا عن ٢٥ سنة ؛ تتحرك نحوها جماعات الرحل للعمل في حراسة منشآت محطة دفع البترول على خط التابلاين بها .. او للتوظف في مجموعة وظائفها الحديثة ــ باعتبارها مركز خدمة للبادية ، كما يتجه البدو ايضا الى « رفحاء» ، وهي محطة اخرى نمت حتى بلغ حجمها مع مسمياتهـــا ٧٠٣ر١٥ نسمة ، وفيما عدا « عرعر ، رفحاء ، بدنة » .. فان معظم المسميات السكانية يقل حجمها عن ٥٠٠ نسمة ، والثابت ان الدافع الـــرئيس وراء نزوح البدو الى هذه المراكز ــ الى درجة تفريغ البـــادية من سكـــانها ــ يتلخص في جاذبية الاجور بها ، فضلا عن عوامل الطرد في البادية ذاتها ، فالبدوي عندما ينزح من البادية .. فهو ينزح ايضا من مستوى معيشي عند حد الكفاف ــ الى مستوى اخر قد يحقق به بعض الفائض ، ومهما تداخلت عوامل اخرى .. فسيظل هـــذا العامل .. ليس وراء الهجرة الحالية فحسب ، بل وراء استمرارها ايضا .

٢ ــ تأتي مناطق « **الجوف ، المدينة المنورة ، تبوك ، القريات** » تاليـــة للمنطقتين السابقتين بنسبة بداوة بين ٤٠ ــ ٥٠٪ ، وهي تقع الى الجنـــوب منهما ، ويلاحظ عامة ــ ان نسبة البداوة تقل في هذا الاتجاه .. كذلك في الاتجاه نحو الشرق والغرب ، ولا تختلف ظروفها الطبيعية والاقتصادية كثيرا عن ظروف المنطقتين السابقتين ،فالمدنية الحديثةفي البادية تمثلمراكز الجذبالسكاني لتجمعات الرعاة المبعثرة خلالها .. تحت دافعي الجذب والطرد معا ، « فسكاكا » عاصمة الجوف تستوعب نحو ٣٩٪ من سكانها .. وباستثنائها ترتفع نسبة البداوة بين بقية سكان المنطقة الى نحو ٧٥٪ ، يتوزعون بين ٤٧٢ تسمية سكانية ، بمتوسط ٢٥٢ نسمة لكل تسمية وبالنسبة لمنطقة المدينة المنورة .. فان « المدينة » تستوعب اكثر من ٣٨٪ من سكان منطقتها ، ونحو ٧٠٪ من جملة المستقرين بها ، وينحرك البدو بها حركة واسعة بين السهل والسفح والجبل والهضبة ، وتمثل المدينـــة

ومينـاؤها « ينبع البحر » اهم مراكز الجذب السكاني للبـدو ، خاصـة .. وان الرعى في باديتها يتعرض لهزات خطيرة .. بل ان هناك تيارات نزوح حديثـة للاستقرار في القرى الزراعية .. خاصة المحيطة بالمدينة المنورة (قباء ، العوالي، قربان ، العيون ..) والى « ينبع » مع مشروعات انعاشها الحديثة ، امـا « القريات ».. فهي اقل مناطق المملكة سكانا وكثافة (٤٤ر٠٪) من جملة سكان المملكة ، ولا يزيد حجم مدينة « القريات» مع مسمياتها عن ١٤ر٥٨٠ نسمـة، يمثل الرحل البدو من بينهم نسبة قدرها ٤٠ر٣٩٪ ، وليس هناك ــ عداها ــ اي تجمع سكاني يزيد حجمه عن ٥٠٠٠ نسمة ، فجميعها دون هذه الفئة ، وهكذا .. فان « القريات » ومسمياتها تستوعب نسبة قدرها ٤٦ر٤٣٪ من سكـان منطقتها ، وباستثناء المستقرين بها .. فان نسبة البداوة ترتفع في المنطقة الـى ٥٧ر١٢٪ .

٣ ــ وتتراوح نسبة البداوة بعد ذلك بين ٢٠ ــ ٤٠٪ في مناطق « الرياض، عسير ، القصيم ، نجران » ، وبالنسبة لمنطقة الرياض .. يلاحظ ان مدينـة الرياض تستوعب نحو ٦٩ر٠٤٪ من جملة المستقرين بها ، وباستثناء « المدينة » .. فان نسبة الرحل تزيد في منطقتها الى ٥١٪ من جملة السكان ، يتوزعون بين مسمياتها وتجمعاتها ، وتمثل منطقتا « عسير ، نجران » بيئة متشابهة من نواحي كثيرة ، ويترحل البدو بهما فيما يعرف ببوادي السراة وتهامـة ، والمعـروف ان مدينتي أبها ، خميس مشيط تمثلان اهم مدن « عسير » ، وهما معا يستوعبان نسبة قدرها ٢٧٪ من جملة المستقرين في المنطقة ، وترتفع نسبة البداوة بهـا باستثناء المدينتين وضواحيهما الى ٤٤٪ من جملة السكان، وليس في منطقـة « نجران » سوى مدينة « نجران » ويسكنها ٥٢٪ من جملة المستقرين في المنطقة، وترتفع نسبة البداوة الى ٤٤٪ من جملة سكان المنطقة .. اذا مـا اسـتثنيت المدينة . ، اما القصيم فيتوزع بداتها بين عدد كبير من مسمياتها ، ويعيـش في « بريدة » عاصمة المنطقة نحو ٣٢٪ من جملة المستقرين في المنطقة ، وتتـوزع بقيتهم في قراها ، واستثناء المدينة .. فان نسبة البداوة ترتفع الى ٤١٪ مـن جملة سكان المنطقة .

٤ ــ تقل نسبة البداوة عن ٢٠٪ في مناطق « مكة المكرمة ، المنطقة الشرقية، الباحة ، جيزان ، وتعد المنطقتان الاخيرتان استمرارا لنفس الظروف السائدة في « عسير ونجران » ، والواقع ان نسبة البداوة تصل في « جيزان » الى ادناها بالنسبة لبقية مناطق المملكة (٩٦ر٣٪) ، وبمراجعة ارقامها تفصيليـا (١٩) وجد ان معظم قراها الكبيرة تخلو تماما من الرحـل وهي ١٦ قرية مـن مجموع (٢٨) تجمع سكاني في المنطقة ، وتستوعب مدينـة « الباحة نسبة قدرها ٢٠٪ من جملة المستقرين بمنطقتها : ولذلك .. فانه اذا ما استثنيت المدينة .. فـان

نسبة الرحل في بقية المنطقة لا تزيد عن ٤٪ ، وتستوعب مدينة « الباحة » نسبة قدرها ٢٠٪ من جملة المستقرين بمنطقتها ، وتتوزع بقيتهم في قرى المنطقة .. التي تخلو تماما من الرحل .. كما سبقت الاشارة ، غير انه باستثناء « الباحة » فان نسب الرحل ترتفع الى ١٩٪ .. ، فهي اقرب من غيرها جيزان في هـــذه الناحية غيرها ، وبالنسبة لمنطقة مكة المكرمة فمن الواضح ان معظم المستقرين بها هم من سكان المدن ، حيث تستوعب مدن « جدة ، مكة ، الطائف نحو ٧٢٪ من جملة المستقرين بالمنطقة ،وباستثنائها ترتفع نسبة البـداوة بهـا الى ٣٩٪ ، وتشابهها في ذلك « المنطقة الشرقية » التي تستوعب مدنها الاربع الرئيســة الدمام ، الهفوف . المبرز . الخبر» نسبة تقدرها ٤٨٪ من جملة المستقرين بها ، وتتوزع بقيتهم بين مجموعة الحضرية الاصغر وفي قرى الاحساء ، واستثناء هذه المدن الرئيسة .. فان نسبة البداوة في المنطقة لا تتجاوز ١٨٪ ، وقد سبقت الاشارةالى تميز منطقتي «مكة» المنطقة الشرقية بارتفاعنسبة حضريتهاعلىحساب البادية ، اما في مناطق « عسير . جيزان . نجران . الباحة » فـان"نسبـة التي ترتفع على حساب البادية هي نسبة الريفية العامة .

ويتضح من التحليل السابق ان « البداوة تمثل في المملكة ظاهرة تتجـــه للافول ، ويتم ذلك ــ غالبا ــ لحساب النمو الحضري العام بها ، ولاسباب تتصل بتدهور اقتصاد المراعي عامة ، ثم لجاذبية القطاعات الاقتصادية الاخرى الاكثر ربحا ، خاصة وان ظهور هذه القطاعات الحديثة قد زامن مـع وصول « الرعي » في المملكة الى مرحلة سيئة في تاريخه . وبالاخص لان هـــذا الاقتصاد ظل مغلقا الى الحد الذي لم يعرف فيه الفائض او تراكم الثروة بالمعنى الاقتصادي الفائض او التراكم (م ٣٩ ص ١٠٩) . كما ان قيامه على اساس المواجهة المباشرة مع ظروف طبيعية قاسية قـد جعله اقتصادا مرتبكا يعسـر التخطيط له في ظروفه التقليدية . ولذلك ففـي حالته هذه كان يأتي في ادنـى القائمة من حيث متوسط الدخل الفردي والعام (م ٤٥ ص ١٥٥) .

خاتمـة .. ايكولوجية الترحل والاستقرار في المملكة .

ضمن « القصور الحضاري » فليست البداوة حضارة متخلفة ، بل هـي حضارة متميزة بخصائصها (م ٥٣ ص ١٧) ، وما جعلها في نظر « التاريـخ » متخلفة .. جملة تطوراته الفكرية والسياسية ، ونضوج القومية ، والتقـدم العلمي الالي . وطغيان الحضارة الصناعية ، ولقد واجه بدو المملكة حضـارة اقوى بامكانياتها وماديا تها ، وهي الان تجتذبهم وتبتلعهم وتهضمهم داخلها ، وهنا تجدر الاشارة ــ بصفة خاصة ــ الى ظاهرة تتصل بالتحليل السابق .. ،فالواقع ان انتهاء دور الرعي (ثم الزراعة) في المملكة ليس ظاهرة هينة : ولقد يبدو أن « البترول » قادر حاليا على اعالة جميع السكان بمستوى معيشة مرتفع .، ولكنه

اخر الامر مورد اقتصادي قابل النضوب ، ولذلك ومنذ ١٩٧٠ فقد وضعت الخطط لتنمية الانتاج ضمن مبدأ استراتيجي تبنته الدولة (تنويع قواعد الانتاج) . (م ٣١ ص ٧٥) ــ ، خاصة وان قدرة البترول على تمويل الصناعة والزراعة والرعي ، لا تقل عن قدرته على اعالة مجتمع الرفاهية والاستهلاك ، وقدقسمت مناطق الدولة ــ في اطار المبدأ الاستراتيجي السابق الاشارة اليه ــ الى مناطق تخطيط . . ، بحيث تصبح المنطقتان « الغربية والشرقية » للانتاج الصناعي والمعدني ، وتشجيع الجهود لانعاش الرعى المختلط في المنطقة « الشمالية والقصيم » ، وتمويل مشروعات الزراعة الكبيرة في « الرياض والقصيم وجيزان وعسير » ، ولا ترمي هذه الخطط الى تحقيق موارد اضافية للدولة وحسب . . . ، بل الى ايقاف تدهور اقتصاد الرعي والزراعة وتخلخل قوته العاملة من ناحية ، والحد من الاتجاه السكانى الحالي نحو الاستهلاك والخدمات من ناحية ثانية .

وتأتي برامج « **توطين البدو** » في مقدمة مشروعات تنمية البادية اقتصاديا وحضاريا ، وتعد الزراعة من اهم وسائل هذه البرامج . . بما تتضمنه ــ خاصة ــ من استقرار ، ولا شك أن من اهم اهداف التنمية الزراعية وبرامجها المختلفة هو العمل على توطين البدو (م١٦ ، م٢١٧ م٢٠) ، ومن هنا يجدر النظر الى التوطين كعملية انشائية تتضمن تغيير الظروف الطبيعية وطرق استغلالها اقتصاديا ، فهو يتجاوز بأهدافه عملية التهجير البسيطة التي تتضمن ولا تستهدف اكثر من نقل السكان من مكان الى مكان ، وقد يشتمل التوطين على التهجير احيانا ، وذلك في حالة قلة الموارد القابلة للتنمية في البيئة المحلية ، غير أن غايته الاساسية هي القضاء على الترحل . . وتكثيف المترحلين في مراكز استقرار مرتبطة بموارد اقتصادية غير قابلة للنضوب ، فهو نوع من المواجهة لعملية تفريغ منطقة من سكانها تحت ظروف جزب قوية من خارجها ، خاصة . . اذا ما نتج عن عملية التفريغ مشاكل سكانية وحضرية متفاقمة ، ولذلك فلا بد ان يتضمن التوطين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبيئة المحلية ، ودراسة واسعة للموارد الممكنة والمتاحة ، والتعرف على الحالة الحضارية للمجتمع المحلي ، لان التوطن يتضمن قيام علاقات انتاجية جديدة ، سواء في اسلوب العمل او في طريقة الحياة ، وحتى لا يتعرض المجتمع الى القطاع الاستمرار في قيمه ونظمه الحضارية ، وفي نفس الوقت عليه أن يتطور في اتجاه المعطيات الجديدة ، خاصة ما يتصل منها بمفهوم الملكية وتراكم الثروة والعمل والفائض (م ٤٥ ص ١٤٧) ، وبالاخص ما يتصل منها باكتساب المهارات اللازمة ــ من خلال التدريب ــ للعمل الجديد ، وتعد مرحلة التكيف الحضاري أهم مراحل التوطين ، لانها تمثل حالة الانتقال من القديم للجديد ، ولقد يتاح رصد الميزانيات الضخمة لبرامج توطين البدو ، غير أن مشكلة التوطين الاساسية

.. ليست الجانب المادي وامكانياته فحسب ، بل الجانب الحضاري الاجتماعي أساسا (للاستزادة .. انظر م ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٣) .

والواقع أن الاتجاه نحو التوطن الزراعي يمثل عودة للنسيج الايكولوجي الاقتصادي الطبيعي في المملكة ، ولكن في ظل امكانيات أوسع ووسائل لم تكن متاحة على الاطلاق من قبل ، وتختلف تقديرات المساحة المزروعة في المملكة .. كما تختلف تقديرات احتمالاتها وامكانياتها ، أيضا وبالنسبة لتقديرات المساحة الحالية .. فهي تتراوح بين ٣٥٠ — ٥٠٠ الف هكتارا ، أي بنسبة ٢ر٠—٣ر٠٪ من جملة مساحة المملكة ، (٢٠) وتشير الاحتمالات — بناء على دراسة موارد المياه وتحليل التربة — الى امكانية زيادتها بنسبة تتراوح بين ١٠٠ — ٢٠٠٪ ، وقد تصل بها الى نحو ٤ مليون هكتارا .. أي بزيادة ثماني مرات مساحتها الحالية .. حسب أعلى التقديرات ، (م ٣١ ص ٣٣٠) ، وتمثل الارقام درجة من التفاوت يصعب القياس عليها ، ورغم توفر مادة احصائية لا يمكن تجاهلها — خاصة خلال عقد السنين الاخير — تصدر من جهات عديدة ، وتتصل بالانتاج الزراعي في المملكة من كافة نواحيه ..! لا ان تقريرا على درجة عالية من الثقة (وزارة التخطيط .. خطة التنمية الثانية ١٣٩٥ — ١٤٠٠ هـ) يقرر (.. عندما نتعرض لوصف الاوضاع الراهنة في قطاع الزراعة .. فاننا نجد أن نقص المعلومات الموجودة .. ، وافتقارها الى الدقة يفرض قيودا عديدة ، ومن ثم فان التقديرات التي سترد فيما بعد للانتاج والاستهلاك الزراعيين ، والقوى العاملة وغير ذلك من البيانات .. كلها معلومات تقريبية ..)

وتشير التقارير الميدانية لبعض الشركات في مجال التنمية الزراعية بالمملكة .. وعلاقتها بتوطين البدو . الى وجود احتمالات بدرجات متفاوتة في مناطق الدولة لمثل هذه التنمية ، (٢١) وتقرر ان التنمية الزراعية .. وتحضير البدو بالزراعة من أهم وسائل الحد من تدفق الايدي العاملة نحو مناطق انتاج البترول ومراكز الحضر .. وايقاف تفريغ البادية من سكانها ، واستثمار قواها العاملة في اعمال انتاجية .. بدلا من تسربها الى اعمال الخدمات في المدن ، او استقرارها في أسفل سلم المهارات الوظيفية في قطاع لبترول .

ومن زاوية ايكولوجية .. فان الزراعة — أيا كانت احتمالاتها — تمثل امكانية بيئية دائمة ، وهي امكانية كانت تنتظر الوسائل الحديثة في مجال دراسة التربة وتحليل المياه الجوفية والكشف عن خزاناتها العميقة ، واستثمار منجزات الزراعة العلمية من البذار للحصاد . ومن زاوية اجتماعية فهي تمثل الحل الوسط لنزوح البدو ، ولا يحتاج التحول من الرعي للزراعة نفس جهد التحول من حياة البادية الى الحياة الحضرية ، ومن زاوية اقتصادية

فالملاحظ ان المملكة قد اصبحت تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج (٢٢) ، ويمكن للزراعة ان تؤدي دورها في هذا المجال وبالطبع فان لهذه التنمية الزراعية نتائجها ايضا بالنسبة لاعادة توزيع السكان والتخفيف من تضخم المدن الرئيسة في المملكة من ناحية الحجم والحد من الاتجاه السكاني الحالي نحو التركز في مدن كبيرة الحجم تفصلها فراغات سكانية كاملة او شبه كاملة .

ومبدئيا فقد قدرت جملة المساحة المزروعة في ١٩٦٨ بنحو ٣٧٠ الف هكتارا (م ٩ ص ٥) وحسب نفس المصدر ، فقد قدرت المساحة القصوى الممكن زراعتها بنحو ٤٥١ الف هكتار ، ورغم بساطة الدلالات الرقمية ، الا ان الزوايا الاجتماعية والاقتصادية ترفع من قيمتها ، خاصة وان الكثافة الزراعية Agricultural Density ليست عالية ، وان وسائل الاستغلال الحديثة يمكن ان تصل بانتاجيتها الى اعلاها ، ويلخص الجدول الاتي نتائج هذه الدراسة (المساحة بالهيكتار) .

	الشمالية والقصيم	الوسطى ومنطقتها	الشرقية	نجد	الغربية	جملة
الاراضي المزروعة	٣٣٧٥٠	١١٦٠١٠	١١٧٢٠	١٨٠٢٥	١٩١٥١٠	٣٧١٠٢٥
الاراضي الممكن زراعتها	١٥٩٤٠	١٠١٩٠	٣٣٥٣٠	٩٤٥	١٩١٣٥	٨٩٧٤٠
جملة	٤٩٦٩٠	١٢٦٢٠٠	٤٥٢٥٠	١٨٩٨٠	٢١٠١٤٥	٤٥٠٧١٥

وتعتمد عملية التوسع الافقي للزراعة على الموارد المائية المتاحة والممكنة بشكل كامل ، فالزراعة تعد اكبر القطاعات الاقتصادية استهلاكا للمياه ، ويقوم التوسع المطلوب في المنطقة الشمالية وتشمل الجوف ، سكاكا تبوك ، وادي السرحان ، ولا تزيد المساحة المزروعة بها جميعها الان — حسب هذا التقدير — عن ٤٥٥٠ هكتارا ، تقوم على اساس ما اشارت اليه الدراسات الخاصة بموارد المياه ، عن وجود خزانات مياه غنية في تكوينات اطلق عليها ، Tabuk وتوجد في طبقات من الرمل والطفل ، تغطى مساحات واسعة من شمال وشمال غرب المملكة ، وتتصل طبقة هذه المياه بطبقة اخرى اسفلها اجود منها ، اذ ان نسبة الملوحة في العليا تزيد عن ٣٢٠ جزء / مليون ، وهذه الطبقة السفلية هي التي تمنح احتمالات زيادة المساحة المزروعة في هذه المناطق للضعف . (م ٤١ ، ١١٧) اما في منطقة **القصيم** فنعتمد احتمالات التوسع على موارد المياه المكتشفة حديثا في تكوينات **الساق** Sag الرملية ، وتوجد على عمق ٢٤٠٠م ، وتستمد هذه الطبقة اهميتها من جودة مياهها وارتفاع انتاجية آبارها ، وتشير التقارير الى اتجاه منطقة القصيم نحو الزراعة المختلطة بتربية الحيوانات ، حتى ان جميع مشاريع الزراعة الحديثة بها تعتمد على زراعة البرسيم الحجازي اللازم

للتربيـــة كمـــا تناقصـــت بهـــا مساحـــة المحاصيـــل الاخرى بالقياس الى البرسيم ، كما تغير التركيب المحصولي للمناطق القريبة من المراكز الحضريـــة انبازغة نحو الفواكه والخضر .

وبالنسبة لمنطقة **الاودية ومنابعها** فهي تتوزع بين وديان تربة ، رانيـــة بيشة ، تثليث ، نجران ، الدواسر ، حيث توجد احتمالات التوسع الزراعيـــة وتقل هذه الاحتمالات في واحات السفوح ومنطقة الطائف ومزارع جدة ومكة حيث الاستغلال كثيف قديم (م ٩ ص ٢٣) .

يعد وادي مياه من اهم مناطق التوسع الزراعي في **المنطقـــة الشرقيـــة** وتتوزع عليه كثير من القرى وبالنسبة لهذه المنطقة يجـــب مراعاة بعـــض التوصيات المتصلة بعملية التوسع مثل غسيل التربة باستمرار لمنع تراكم املاح التربة بها ، وحماية الارض والزراعة من سفي الرمال ، بعمل سلسلة مـــن مصدات الريح ، واضافة الكميات المناسبة من الجبس الزراعي وذلك لتخفيض نسبة الصوديوم في التربة ، وانشاء شبكة مناسبة من المصارف الحقلية ، وقد دلت الابحاث الخاصة بمشروع الري والمصرف في الاحساء عن وجود ١٦٠ نبعا طبيعيا يعطي اكبرها ٢٧ الف جالون / دقيقة ، ويهدف مشروع الري والصرف بها الى استصلاح الاراضي البائرة بواسطة الصرف ـــ والمعروف ان مساحة الواحة قد تقلصت بسبب الاغراق بالمياه وملوحة التربة ـــ وبواسطة نظـــام معين لتوزيع المياه من العيون خلال القنوات الاسمنتية وقد بدأ العمل به منـــذ ١٩٦٧ ، وقد انتهت او قاربت على الانتهاء معظم الاعمال المتصلة به ، ويجرى التركيز في معظم دراسات مركز الابحاث بالهفوف على انتاج الماشية والمراعي ، حيث تم تنفيذ برنامج واسع لتربية الغنم وتهجينها ، وانتاج الحليب والمراعي والتغذية الحيـــوانية ، ووسائل الزراعـــة والاســـمدة والـــدورة الزراعيـــة (م ٢٥ ص ٣٧) .

وتتوزع احتمالات التوسع الزراعي في هضبة نجد بين الخرج ، الدلم ، حيث يمكن ان تتضاعف المساحة بهما ، وكذلك بالنسبة لواحتي السليـــــل والافلاج يمكن ان تتضاعف المساحة المزروعة بهما ، وذلك اعتمادا على الموارد المائية في الطبقات المكتشفة حديثا ، ثم مساحات اخرى متفرقة ومن اهـــم مشروعات الهضبة بالنسبة لتوطين البدو ذلك المشروع الذي كرست له ابحاث عديدة وموارد تمويلية ضخمة والمعروف بمشروع حرض لتوطين البادية (٢٣) ، ويعتمد على مياه وادي السهباء في حرض ، ويبعد ١٣٧ كم عـــن الهفـــوف ، وتتضمن اهدافه تدريب البدو على الزراعة وايجاد وظائف ثابتة لهم ، والعمل على توطينهم ونقل نمط الحضارة اليهم بواسطة عدد من مراكز الخدمة الحضرية المكثفة في المشروع ، وبالنسبة للتوسع الزراعي فالمشروع يرمي الى استصلاح

٤٠ الف دونم من الاراضي الصحراوية ، وحفر ٥٠ بئرا وانشاء شبكتين للـــري والصرف ، وتوزيع الاراضي المستصلحة على حوالي الف عائلة وتدريبهم على الزراعة الحديثة ، وانشاء ٩ قرى نموذجية بمساكنها ومرافقها ومدارسهـــا وخدماتها اللازمة .

اما **المنطقة الغربية وتشمل** في هذه الدراسة منطقتي عسير وجيزان ايضا فبالرغم من انها اكبر المناطق الزراعية في المملكة حاليا على الاطـلاق الا ان احتمالات التوسع بها محدودة للغاية ، والمرجح ان كثافة وقدم الاستغـــلال الزراعي بها قد غطى معظم المساحات الممكنة في السهل والسفح والسلسلة . (للاستزادة انظر م ٩،١٦،٣١،٣٤،٤٢) .

وقد تمت خلال عقد السنين الاخير الموافقة على التنظيمات الخاصة بتوزيع الاراضي البور على البدو ، ضمن مشروعات التنمية الزراعية من جهة وتوطين البدو من جهة اخرى ، وقد تم توزيع ١٠٥٠ هكتارا منها بين ٦٨ ــ ١٩٧٠ ، وحتى نهاية ١٩٧٣ كان قد تم توزيع ٣٤٢٤ هكتارا اخرى على ٥٦١٠ شخصـــا وتجدر الاشارة الى انه قد سبقت عملية التوزيع دراسة واسعة للتربة وموارد المياه ، كما قدمت للبدو المتوطنين الخدمات البيطرية والسلف الزراعية فضلا عن الخدمات الحضرية الاخرى ، كالتعليم والصحة ، وتشير التقديرات الخاصة بهذا البرنامج الى امكانية مضاعفة المساحة المزروعة بالمملكة من خلالها ، فضلا عن نتائجه المؤكدة بالنسبة للحد من حركة النزوح البدوي وتفريغ البادية من سكانها (م ٢٥ ص ٣٩) .

وليس من شك انه بمثل هذه البرامج والمشروعات وغيرها ، سوف تتجه الايكولوجية العامة للمملكة ، والخاصة للبداوة الى درجة اعلى من الاتســـاق بين عناصرها . كما ان من شأن ذلك ان يبرز فوق اقتصادياتها الحالية الوان من النشاط الانتاجي التي تحفظ لقوة العمل فاعليتها وجدواها . وبيماســـك النسيج الايكولوجي العام والخاص بكل منطقة ــ في اطار من التكامل والتفاعل بين كافة العناصر السكانية والاقتصادية والحضارية والطبيعية .

المراجـــع العربيـــة :

١ ــ ابن منظور . لسان العرب المحيط . دار لسان العرب ، بيروت ، بدون تاريخ .

٢ ــ السيد حسين علي خفاجي . التغير الاجتماعي في مدينة الرياض . رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة الاسكندرية ، كلية الاداب (غير مطبوعة) ١٩٦٥ .

٣ ــ امين الريحاني . تاريخ نجد وملحقاته . المطبعة العلمية ، بيروت ، ١٩٣٣ .

٤ ــ توم شي . « الريال السعودي .. لبنة في صرح التقدم الاقتصادي» . مترجم . مجلة قافلة الزيت ، الظهران ، ١٣٩٣ ــ ١٩٧٣ .

٥ ــ جاكلين بيرين . اكتشاف جزيرة العرب . ترجمة قدري قلعجي . دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٣٨٣ ــ ١٩٦٣ .

٦ ــ جواد على . تاريخ العرب قبل الاسلام . مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧١ .

٧ ــ جورج فضل حوارني . العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة واوائل العصور الوسطى . ترجمة السيد يعقوب بكر . مكتبة الانجلو . القاهرة .

٨ ــ حافظ وهبة . جزيرة العرب في القرن العشرين . لجنة التاليف والترجمة والنشر . القاهرة ، ١٩٥٦ .

٩ ــ حسن حمزة حجرة . امكانية التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية . وزارة الزراعة والمياه ، الرياض .

١٠ــ راشد البراوي . الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الاوسط . (مترجم) القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠ .

١١ــ عبد الجليل طاهر . البدو والعشائر في البلاد العربية . معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

١٢ــ عمر رضا كحالة . جغرافية شبه جزيرة العرب . دمشق ، مطبعة الترقي ، ١٩٤٥ .

١٣ــ محمد ايوب . « هجرة البدو الى المدن واثرها في الانتاج الحيواني والزراعي بالمملكة العربية السعودية » . مجلة الرائد العربي ، نوفمبر ، ١٩٦٢ .

١٤ــ محمد صبحي عبد الحكيم . « الموقف السكاني في الوطن العربي » . مجلة الشرق الاوسط . مركز بحوث الشرق الاوسط ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ١٩٧٥ .

١٥ــ محمد غانم الرميحي . البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي . المنظمة العربية للتربية . الثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

١٦ــ محمد محمود الصياد . « توطين البدو في البلاد العربية » . مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٥ .

١٧ــ محيى الدين صابر . التغير الحضاري .. وتنمية المجتمع في العالم العربي . سرس الليان ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٨ــ مصطفى الشهابي . « الانعاش الاجتماعي في البادية » . من بحوث حلقة الدراسات الاجتماعية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

١٩ــ مصطفى كمال العيوني . مصادر المياه الارضية في البلاد العربية . مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، سرس الليان ، ١٩٧٣ (رقم ٢) .

٢٠ ــ مكي الجميل . البدو والبداوة في البلاد العربية . مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، سرس الليان ، ١٩٦٢ .

٢١ــ نصر السيد نصر . محاضرات في جغرافية البترول العربي . معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢٢ــ يوسف ابو الحجاج . بحوث في العالم العربي . القاهرة ، ١٩٦٥ .

المطبوعات والتقارير :

٢٣ــ الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية . الدار العربية للموسوعات ، القاهرة ، ٣٩٢ ــ ١٩٧٢ .

٢٤ــ الهيئة العامة للكتاب (دائرة المعارف الاسلامية) ، القاهرة ــ بيروت ، ج ٦ ، بدون تاريخ .

٢٥ــ الهيئة المركزية للتخطيط . « تقرير الهيئة المركزية للتخطيط » . الرياض ، ١٣٩٤ ــ ١٩٧٤ .

٢٦ــ جامعة الدول العربية . حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية . المحاضرات والسجلات والتقارير :

الدورة الاولى ، بيروت ، ١٩٤٩
الدورة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٠
الدورة الثالثة ، دمشق ، ١٩٥٢
الدورة الرابعة ، بغداد ، ١٩٥٤
الدورة الخامسة ، عمان ، ١٩٥٦

٢٧ــ « المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية » . مجلة العربي . الكويت مارس ١٩٦٧ .

٢٨ــ مؤسسة النقد العربي السعودي . دائرة الابحاث الاقتصادية ، التقرير السنوي (٥ اعدا) بين ١٣٨١ ــ ١٣٩٥ ــ ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ .

٢٩ــ وزارة المالية والاقتصاد الوطني . الكتاب الاحصائي السنوي . (عشرة اعداد) بين ١٣٨٥ ــ ١٣٩٤ هـ ــ ١٩٦٥ ــ ١٩٧٤ م ــ .

٣٠ــ « النتائج الاولية لتعداد السكان والمساكن للمملكة العربية السعودية » . ١٣٩٤ ــ ١٩٧٤ .

٣١ــ وزارة التخطيط . « المملكة العربية السعودية » . خطة التنمية الثانية ، ١٣٩٥ ــ ١٤٠٠ هـ ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ م.

الخرائط :

٣٢ــ الخريطة الاكستيكية) للمملكة العربية السعودية .

٣٣ــ الخريطة الطبوغرافية للمملكة (١ ب ــ ٣) ، مقياس الرسم ١ : ٥٠٠ الف ، من اعداد مصلحة المساحة الجيولوجية الامريكية . ١٩٧٤ .

الهوامش :

١ ــ معظم الارقام الخاصة بالعناصر المناخية في المملكة حديثة للغاية ، ولا يبعد اقدمها عن عام ١٩٦٠ ، وبالنسبة للمطر بها فهو ينقسم من حيث موسم السقوط الى صيفي (في المناطق الجنوبية عسير ، جيزان ، وشتوى في باقي المناطق وتتميز كمياته بالتفاوت الشديد من موسم الى اخر ، ويفسر اختلاف الموسم وتفاوت الكميات عددا من مظاهر الايكولوجية العامة للبداوة في المملكة خاصة ما يتصل منها بالترحل والعلاقات القبلية (م ٥٤ ص ١٠٥) .

٢ ــ لقد كان نمو المدن سريعا ومفاجئا ، فامتصت في فترة وجيزة من الزمن اعداد كبيرة من الايدي العاملة الذين اقاموا فيها واستوطنوها والواقع انه لم تعد بالبادية الا اعداد قليلة جدا من المنطقة الشمالية) م ١٣ ص ٢٦ .

٣ ــ اجرى هذا الاحصاء في شعبان ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وتشير مقدمته الى كونه تعدادا شاملا للسكان بالمملكة ، والى ان جداوله التفصيلية (لم تصدر بعد) سوف تشتمل على البيانات التفصيلية عن تركيب وخصائص سكان المملكة، وعن تكوين قوة العمل بمناطقها ومدنها وريفها وباديتها ، وتركيب العمالة حسب الفئات المهنية والنشاط الاقتصادي ، كما سيتضمن جداولا عن عملية التحضر الجارية الان في المملكة ، بما في ذلك تحليل معدلات الاسهام الاقتصادي لمناطق المملكة (م ٣٠ ص ١ ــ ٤) .

٤ ــ اكتشف البترول في المنطقة الشرقية في اوائل الثلاثينيات ، وبدأ الانتاج بكميات تجارية في مارس ١٩٣٨ ، وانشيء اول معمل للتكرير (راس تنورة) في ديسمبر ١٩٤٥ ، وبدأت شركة الانابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) في انشاء خط التابلاين في ١٩٤٧ ، واتمته في ١٩٥١ ، وهي تواريخ تتفق مع زيادة معدلات النزوح الى مناطق البترول خاصة بعد ١٩٥٠ .

٥ــ يذكر « عمر رضا كحالة » في كتابه اشبه الجزيرة العربية)، دمشق

١٩٤٤ ، ص ١٠٦ (ان البدو في المملكة يمثلون حوالي ثلثي السكان ، وهم يتجمعون حول مواطن الكلأ على الهضاب الجيرية المرتفعة او بعض البطائح الرملية المعشبة والدكاكات) كما يذكر د. عبد الهادي الطاهر في كتابه « استراتيجيات التنمية والبترول في المملكة العربية السعودية ، ص ٦٦ (ان ٢٣٪ من سكان المملكة (٦ مليون) يعيش في المدن ، بينما يكون البدو نسبه كبيرة من الباقي) ١٩٧٠ .

٦ ــ بلغت ايرادات الزيت في ١٩٣٩ نحو ٣ر٢ مليون دولار ، وكان الانتاج نحو ٥٠٠ الف برميل سنويا ، وفي عام ١٩٥٠ بلغت الايرادات نحو ٢٠٠ مليون دولار (٥٧ مليون برميل) وفي ١٩٦٠ بلغت الايرادات ٤٨١ مليون دولار (٣٣٨ مليون برميل) ثم ارتفعت في ١٩٧٠ الى ١٢١٤ مليون دولار (١١٧٤ مليون برميل) وتضاعف الى ٢٦٧٦ مليون دولار (٢٥٨٢ مليون برميل) م٢٨ اعداد مختلفة .

٧ ــ (خلال الاربعينيات كانت المملكة تعاني من ظروف اقتصادية سيئة وكانت عملات ورقية كثيرة تتداول على طول سواحلها في حين كان دولار ماريا تريزا الفضي شائع التداول في المناطق الداخلية ، والى حين اكتشاف الزيت ظلت المملكة تعتمد على الجمارك ورسوم الحج كموارد رئيسية لخزينة الدولة ، اما رصيد الخزينة من العملات الصعبة ، فكان يعتمد مباشرة على الحجاج وما يجلبونه معهم من عملات بلادهم) م ٤ ص ٧٥ .

٨ ــ لم يكن بالمملكة حتى عام ١٩٤٨ سوى مصرف واحد (نيذرلاند تريدنج سوسيتي) الذي افتتح في جدة عام ١٩٢٦ ، وقد بدأ التحول الاقتصادي في المملكة عام ١٩٤٥ . مع نمو انتاج الزيت وزيادة ايرادات الدولة ، وتشغيل راس مال كبير في الاسواق المحلية ، وتوظيف عدد كبير من المواطنين ، وبروز الحاجة الى الموانيء والمطارات والطرق والمخازن وزيادة الطلب على العمله (م ٤ ص ٧٥ ــ ٧٦) .

٩ ــ تزايدت جملة الاستثمارات الاجنبية في المملكة من ٧٨٥ مليون ريال (١٩٧٠) الى ٢٠١٠٩ مليون ريال (١٩٧٤) ، وبلغت جملة المراكز الرئيسية للبنوك التجارية العاملة في المملكة وفروعها ٧٩ بنكا في عام ١٩٧٥ (م ٢٨ اعداد مختلفة) .

١٠ــ بدأ تنفيذ هذه التنظيمات في عام ١٩٣٩ ، ومن امثلتها ٢٤ هجرة في المنطقة الشمالية ، وقد كان لمشروع انعاش البادية الفضل في انشائها ، وجملة مساحات هذه الهجر ٢٥٨٦ دونما وهي البدع ، شعب ، شواق ، البديع ، الدبسة ، الحمض ، ابو طنية ، المويلح ، سرما ، الاعيشرة ، ومج ، ام طعيس، رابض ، وهي تمد مدن تبوك ، حقل ، صنبا ، باحتياجاتها من الخضر .

١١ــ تعتمد دراسة قوة العمل على نتائج البحث الديموجرافي ١٩٦٦ ، ونتائج تحليلات مصلحة الاحصاءات العامة ، والبيانات التي جمعتها الوزارات المختلفة لاعمالها ، وتقرير خطة التنمية الثانية ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ .

١٢ــ المقصود بقوة العمل العامة جملة الافراد الذين يمكنهم المساهمة في انتاج السلع والخدمات ، سواء منهم الذين يساهمون فعلا من ذلك او الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه او يبحثون عنه (م ١٤ ص ١٩) .

١٣ــ هي مدن الرياض ، جدة ، مكة ، الطائف ، المدينة ، الدمام ، الهفوف ، تبوك ، بريدة ، المبرز ، خميس مشيط ، الخبر ، نجران ، حائل ، جيزان ، ابها ، وهذا هو ترتيبها حسب الحجم .

١٤ــ تتراوح نسبة البداوة الى جملة سكان هذه المدن بين ٨٢ر٠٪ (بريدة) وهي اعلاها ، وبين ٢ر٠٪ في جدة ، خميس مشيط ، وتخلو منها تماما مدينتا جيزان ، نجران (م ٣٠ صفحات عديدة) .

١٥ــ هي ابقيق ، رحيمة ، سيهات ، صفوي ، الحضر . (م ٣٠ ص ٢٠) .

١٦ــ الارقام التالية مستمدة من تقارير بعض الشركات الاستشارية عن المراكز الحضرية بالمملكة ، ومن اهم الشركات العاملة في هذا المجال « مؤسسة دوكسيادس العالمية ــ مستشارون في شئون التنمية والاكستكس ، ومؤسسة روبرت ماتيو ، جونسون مارشال ، ومؤسسة كاندلس مترا .

١٧ ــ هناك نحو ٢١ الفا من البدو ، يصنفون تحت (بادية على الحدود) ونسبة البداوة بينهم ١٠٠٪ (١٩٧٤) .

١٨ــ المسميات السكانية : تشمل المدن والقرى والهجر والمزارع وموارد المياه واماكن تجمع البادية (م ٣٠ ص ٣) .

١٩ــ احصاء ١٩٧٤ ص ٢٢،٢٣ .

٢٠ــ هناك تقديرات عديدة لمساحة المملكة ، تتراوح بين ٢ ــ ٥ر٢ مليون كم ويعد رقم ٤ر٢ مليون كم اكثرها ترددا في التقارير والمصادر ، فهي بذلك تشغل نحو ٨٧٪ من جملة مساحة شبه الجزيرة .

٢١ ــ اهم هذه الشركات « بارسوتربيزل ، ايتالوكونسلت ، سوغريا ،

٢٢ــ نظرا لارتفاع الدخل القومي وتزايد السكان فان معدل الزيادة في استهلاك المواد الغذائية يشهد ارتفاعا مستمرا يقدر بنحو ٢ر٥٪ سنويا (بين ٧٠ــ١٩٧٥) وذلك بالنسبة لعدد من السلع الغذائية والزراعية الهامة ، وبلغت جملة المواد الغذائية المستوردة نحو ٥٥٪ من مجموع المواد الغذائية اللازمة . (م ٣١ ص ٢٥٥) .

٢٣ــ يعرف الان بمشروع الفيصل النموذجي لتوطين البدو .